مجلة القُلزم العلمية

ISSN: 1858-9766

علمية دولية مُحكمة ربع سنوية - تصدر بالشراكة مع كلية المنهل للعلوم - السودان

في هذا العدد:

■ **أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1992-2021م)**
أ. إدريس طه إدريس الحاج محمد
أ.د. حسن بشير محمد نور

■ **الحج وأثره على الأوضاع الداخلية في الحجاز**
د. محمد عبد الكريم محمد الكنيدري

■ **أسس تجديد النحو التعليمي عند شوقي ضيف والمجامع اللغوية العربية**
أ. مشلب محمد الشين
د. صلاح رمضان عبد الله عبد البين

■ **الموقف العثماني من الأطماع الأوروبية في الحجاز (1900 - 1920م)**
أ. عبد العزيز بن حماد الحماد

■ **An overview of the assessment of earthquake events in Sudan**
Dafalla Wadi
Randa Ali
Mohammed Abdallsamed
Ibrahim Malik
Abdelmottaleb Aldoud

■ **Studying some Physical Properties of Water by using Magnetic Resonance**
Dr. Mohammedain Adam Allhgabo Belal
Dr.Ali Salih Ali Salih
A.Marwa Abdelrhem Eldow Noraldeen

العدد التاسع والثلاثون - صفر/ربيع الأول 1446 - سبتمبر 2024م

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية - السودان

مجلة القُلـزم العلمية

Al Qulzum Scientific Journal

الخرطوم: مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر 2024
تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع - السـوق العربي الخرطوم - السودان

ردمك: 1858-9766

هيـئة التحـــرير

رئيس هيئة التحرير
أ. د. حاتم الصديق محمد أحمد

رئيس التحرير
د. عوض أحمد حسين شبّا

نائب رئيس التحرير
د. سلمى عثمان سيد أحمد

سكرتير التحرتير
أ. عثمان يحيى

التدقيق اللغوي
أ. الفاتح يحيى محمد عبد القادر (السودان)

الإشراف الإلكتروني
د. بهية فهد الشريف (المملكة العربية السعودية)

التصميم والإخراج الفني
خالد عثمان أحمد

الهيئة العلمية والإستشارية

- أ.د. يوسف فضل حسن (السودان)
- أ.د. علي عثمان محمد صالح (السودان)
- أ.د. عبد العزيز بن راشد السنيدي (المملكة العربية السعودية)
- أ.د. أبوبكر حسن محمد باشا (السودان)
- أ.د. محجوب محمد آدم (السودان)
- أ.د. سيف الإسلام بدوي (السودان)
- أ.د. صبري فارس كماش الهيتي (السودان)
- أ.د. محمد البشير عبد الهادي (السودان)
- د. علي صالح كرار (السودان)
- د. سامي شرف محمد غالب (اليمن)
- د. محمد عبد الرحمن محمد عريف (جمهورية مصر العربية)

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة
تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية على العنوان التالي
هاتف: +249121566207 - +249910785855
بريد إلكتروني: rsbcrsc@gmail.com
السودان - الخرطوم - السوق العربي
عمارة جي تاون - الطابق الثالث

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (القُلزم) للدراسات العلمية مجلة علمية محُكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان، بالشراكة مع أكاديمية المنهل للعلوم - السودان. تهتم المجلة بالبحوث والدراسات العلمية والمواضيع ذات الصلة بدول حوض البحر الأحمر.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة، وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشار إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين .
3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R).
6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة، وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات، مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف، البريد الإلكتروني).

نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة التحرير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد:

القارئ الكريم،،،

السلام عليك ورحمة الله وبركاته.. نطل على حضراتكم من نافذة جديدة من نوافذ النشر العلمي وهي مجلة القلزم العلمية، ونحن في غاية السعادة والمجلة تصل عددها التاسع والثلاثون بفضل الله تعالى ومنته.

القارئ الكريم:

هذه المجلة تصدر بالشراكة مع أكاديمية المنهل للعلوم وهي إحدى الأكاديميات السودانية الفنية التي وضعت بصمات مميزة في مسيرة البحث العلمي، وهذا العدد هو التاسع والثلاثون في إطار هذه الشراكة العلمية التي تأتي في إطار استراتيجية مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر في تفعيل الحراك العلمي والبحث داخل السودان وخارجه.

القارئ الكريم:

هذا العدد يشتمل على عدد من البحوث والدراسات المهمة ذات البعد النظري والتطبيقي ولضمان نجاح واستمرارية هذه المجلة بإذن الله تعالى نأمل أن يرفدنا الباحثون بمزيد من اسهاماتهم العلمية المميزة مع خالص الشكر والتقدير للجميع..

أسرة التحرير

المحتويات

الموضوع	الصفحة
أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1992-2021م) أ. إدريس طه إدريس الحاج محمد أ.د. حسن بشير محمد نور	9
الحج وأثره على الأوضاع الداخلية في الحجاز د. محمد عبد الكريم محمد الكنيدري	35
أزمة المثال عند الأصوليين د. علي محمد علي الصادق	77
الإدارة بالاستثناء وأثرها علي الأداء المؤسسي **(دراسة على عينة من شركات التعدين إقليم النيل الأزرق ـ السودان خلال العام 2024م)** أ. هادية خالد القاضي حمراوي د. التجاني الغزالي عبد الخير محمد	95
أسس تجديد النحو التعليمي عند شوقي ضيف والمجامع اللغوية العربية أ. مشلب محمد الشين د. صلاح رمضان عبد الله عبد البين	117
الموقف العثماني من الأطماع الأوروبية في الحجاز (1900 - 1920م) أ. عبد العزيز بن حماد الحماد	139

القياس بين البصريين والكوفيين **(دراسة تطبيقية في بعض القراءات القرآنية)** أ. حليمة محمد علي عثمان د. صلاح رمضان عبد الله عبد البين	181
التدافع اللغوي في عصر العولمة **(اللغة العربية نموذجاً)** أ. إكرام عبد الرازق إبراهيم العيسابي د. هناء محمد أبوزينب محمد	223
An overview of the assessment of earthquake events in Sudan Dafalla Wadi Randa Ali Mohammed Abdallsamed Ibrahim Malik Abdelmottaleb Aldoud	237
Studying some Physical Properties of Water by using Magnetic Resonance Dr. Mohammedain Adam Allhgabo Belal Dr.Ali Salih Ali Salih A.Marwa Abdelrhem Eldow Noraldeen	275

الموقف العثماني من الأطماع الأوروبية في الحجاز (1900-1920م)

أ. عبد العزيز بن حماد الحماد
قسم التاريخ والآثار - كلية الآداب والعلوم الانسانية
جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الموقف العثماني من الاطماع الأوروبية في الحجاز (1900-1920م)، والعمل على بيان موقف الإدارة العثمانية في الحجاز من الأوضاع الداخلية والأطماع الأوروبية التي تكالبت على جسد الدولة العثمانية نتيجة للكثير من العوامل الداخلية والخارجية وأيضا هدفت الدراسة إلى كشف حجم الصراعات التي أصبحت الحجاز مسرحاً لها طوال فترة الدراسة، تنبع أهمية الدراسة من أنها سعت إلى التعرف على طبيعة الحجاز وأهميتها التاريخية والحضارية والسياسية وكذلك شرح الوجود العثماني في الحجاز وشبه الجزيرة العربية، والعمل على تناول جذور الأطماع الأوروبية في المشرق العربي والبحر الاحمر، وتناول التنافس البريطاني الفرنسي حول إقليم الحجاز ،وموقف الدولة العثمانية قبل تفككها وانهيارها من هذه الأطماع، اتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي وذلك من خلال تتبع الأحداث التاريخية في الحجاز وتوصيفها بصورة علمية وتحليليها بغية الوصول إلى نتائج والتي منها: تميز منطقة الحجاز بالعديد من المميزات الأمر الذي شجع جميع القوى الفاعلة عبر التاريخ الحديث لبسط سيطرتها عليها، أدى انهيار الدولة العثمانية إلى زيادة الأطماع الفرنسية البريطانية نحو الحجاز.

الكلمات المفتاحية: الموقف العثماني، الأطماع الأوروبية، الحجاز، بريطانيا، فرنسا.

The Ottoman position on European ambitions in the Hijaz (1900-1920 AD)

A.Abdulasis Hammad Sultan Alhammad

Abstract:

This study aims to clarify the Ottoman position on European ambitions in the Hijaz (1900-1920 AD), and to work on clarifying the position of the

Ottoman administration in the Hijaz on the internal conditions and European ambitions that oppressed the body of the Ottoman Empire as a result of many internal and external factors. The study also aimed to reveal the extent of the conflicts. thatHijaz became its theater throughout the period of the study. The importance of the study stems from the fact that it sought to identify the nature of Hijaz and its historical, cultural and political importance, as well as explaining the Ottoman presence in Hijaz and the Arabian Peninsula, working to address the roots of European ambitions in the Arab Levant and the Red Sea, and addressing British rivalryThe French study on the Hejaz region, and the position of the Ottoman Empire before its disintegration and collapse regarding these ambitions. The study followed the historical, descriptive and analytical approach, by tracking the historical events in the Hejaz and describing them in a scientific and analytical way in order to reach results, including: The Hejaz region is distinguished by many features, which encouragedAll the active forces throughout modern history sought to extend their control over it. The collapse of the Ottoman Empire led to an increase in Franco-British ambitions towards the Hijaz.

Keywords: The Ottoman position, European ambitions, Hejaz, Britain, France

مقدمة:

أصبح معلومًا اليوم أن حملة نابليون بونابرت على مصر افتتحت مرحلة جديدة في تاريخ المشرق العربي الذي كان خضوعه للدولة العثمانية يتراوح بين الحكم الذاتي المشترك مثل ولاية الحجاز والحكم المباشر كولايات الشام والعراق. وقد تزايد اهتمام الأوروبيين بهذا المجال وتنوعت أشكال التنافس فيما بينهم منذ افتتاح قناة السويس ثم احتلال بريطانيا لمصر. لقد أصبح مستقبل الحجاز مرتبطا بشكل وثيق بتلك الظروف التي تقابلت فيها سياسات التوسع وتعددت أشكال التحالف ونشطت بها الأعمال الاستخبارية فضلا عن تزاحم عروض الاستثمار في ميادين الصحة أثناء مواسم الحج ومشاريع النقل البحري والحديدي وغيرها. يكتشف الباحث وهو يتنقل بين صفحات التاريخ الحجازي في الربع الأول من القرن 20م أن المنطقة تحولت إلى أحد المجالات المركزية في أحداث البحرين المتوسط والأحمر وولجت التاريخ العالمي دون عودة إلى المحلية أو النسيان. فماهي الملامح الرئيسية لسياسات القوى الأوروبية المنجذبة للحجاز؟ وماهي ردود فعل الدولة

العثمانية وتفاعلاتها مع تلك السياسات؟ لقد جاهدت منذ أربعينات القرن 19م لإرساء نظام الحكم المباشر بالحجاز وضمان تبعيته للسلطنة إيمانا منها أنه يمثل أحد مناطق الصراع التي قد تعصف بوجودها، إذ بفقدانها اليد العليا على البقاع المقدسة تفقد في نظر العالم الإسلامي شرعية ورمزية قيادته.

سار التسرب الأوروبي في المشرق العربي بطرفيه الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية منذ أن كان ذو طبيعة تجارية ثم أصبح سياسيًّا واستراتيجيًّا فعسكريًّا، مثله بعد الثلث الأول من القرن 19م الوجود القنصلي المتنامي في مراكزه وأعوانه، سار مع جهود القوى الأوروبية الكبرى في تفكيك الدولة العثمانية، ولكن موازاة مع ذلك في إماطة لثام الجهل الأوروبي بأوضاع شبه الجزيرة العربية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. ولقد تزايد اهتمام تلك القوى بشبه الجزيرة العربية منذ القرن 18م، ولم تكن بريطانيا وفرنسا وحدهما المتنافسين على هذا المجال، الذي ينغلق على غرابة الشرق في نظر الأوروبيين، بل توجهت قوى أخرى نحو هذا القطب الجاذب منها هولندا وإيطاليا وروسيا القيصرية والنمسا وألمانيا وإن بشكل متأخر نسبيًّا. وقد شهد القرن الموالي تأسيس التمثيليات القنصلية لهذا الوجود الأوروبي في شبه الجزيرة العربية وخاصة في اليمن والحجاز. فبعد تأسيس بريطانيا قنصليتها سنة 1837م في جدة لحقت بها فرنسا بعد سنتين ثم هولندا في عام 1869 وتلتها النمسا وإيطاليا. وكانت المحطات التجارية المرتبطة بالنشاط الأوروبي قد برزت في سواحل البحر الأحمر قبل ذلك.

لقد أنهى وجود أولئك القناصل منذ التحاقهم بمراكزهم في القرن 19م استمرار صورة الجزيرة العربية الغائبة في أحداث التاريخ الحديث جرّاء الحاجز العثماني والموقع الجغرافي. وبعد ذلك «النسيان الأوروبي» الطويل بدأت المراسلات الدبلوماسية المتنوعة وكتابات الرحالة تلقي أضوائها على الجهل الأوروبي بشبه الجزيرة العربية. وفي هذا السياق، «يثيرنا العجب، يقول أحد الباحثين الفرنسيين، في تلك الحقبة من ظهور اهتمام الحكومات الأوروبية في شؤون الحجاز»[1]. وبالإضافة إلى وظائفها التقليدية المتعلقة بتعزيز المصالح التجارية لأوطانها، كانت تلك القنصليات مكلّفة بمهمة مراقبة تدفق الحجّاج من السكان المسلمين في المستعمرات الأوروبية، في المجال الصحي كما في المجال السياسي. وقد أصبحت تلك الوظيفة حاسمة بعد تفشي وباء الكوليرا الطاحن عام 1865م، الذي نقله حجّاج من الهند، وانتشرت عدواه من مكة المكرمة إلى جميع أنحاء الدولة العثمانية وأوروبا. وتعرض بعض البحوث اليوم مثل بحث لوك شانتر[2] إلى كيفية انتباه أوروبا لتحديات مواسم الحج لا بالنسبة للحجاز والبقاع المقدسة، بل لدول أوروبا وحتى تلك التي كانت على هامش الحركة الاستعمارية. وقد بينت تلك البحوث تطور عدد الحجاج إلى مكة المكرمة من حوالي 75 ألف حاج إلى 150 ألف حاج سنويًّا بين عام 1850 م والعقود الأولى من القرن العشرين حيث أتى معظمهم من البلاد التي خضعت للاستعمار الأوروبي. وكان ذلك مؤشرًا واضحًا على تطور السياسات الأوروبية تجاه الحجاز مما حوله وبسرعة إلى حلبة صراع قوي خاصة بين بريطانيا وفرنسا.

ومن وراء تلك الوظيفة القنصلية أصبحت شبه الجزيرة العربية في علاقة وثيقة بالتاريخ الأوروبي، وعبر هذا الميدان ذي الصبغة الدينية برزت المهمة الثانية وربما الأكثر حساسية للقناصل وهي إبلاغ حكوماتهم عن أيّ نشاط سياسي محتمل لهذا الواجب الديني. لقد كان الاستخدام السياسي للإسلام، كالدعوة إلى تحرير بلاد المسلمين من الاستعمار (دار الكفر)، يعدّ في تقدير القناصل الأمني مؤامرة على حكومات الاحتلال ومستعمراتها.

لقد تحولت مسألة حج مسلمي المستعمرات منذ منتصف القرن 19م إلى «حصان طروادة» الذي امتطته خاصة فرنسا وبريطانيا لتأكيد نفوذهما في ولاية الحجاز. والحقيقة أن الهاجس الديني لم يكن وراء ذلك الاهتمام بقدر الهاجس الأمني، إذ لم تكن تقبل تلك القوى تحرر مسلمي مستعمراتها في الهند أو الجزائر وتونس مثلا من رقابتها عند حلولهم بالبقاع المقدسة. لقد أكد القنصل البريطاني زوهراب (Zohrab) في جدة، قبيل نهاية القرن 19م، في أحد تقاريره إلى سفارة بلده في إسطنبول خشيته مما يمكن أن يصيب علاقة بريطانيا برعاياها المسلمين من توتر جراء حلولهم بالحجاز دون رقابة، ولذلك طالب بتأسيس وكالة بمكة لمتابعة كل تحركات الحجاج التابعين لبريطانيا[3].

حالة السلطة العثمانية في شبه الجزيرة العربية:

أصبح معلومًا أن أوضاع الإمبراطورية العثمانية مع مدخل القرن العشرين ميلادي كانت صعبة حيث خسرت السلطنة عدة ولايات عربية لصالح الاستعمار الأوروبي، وتفاقمت أزماتها السياسية والعسكرية. ولقد أصبح معلومًا اليوم بعد انجاز عدة بحوث أن نفوذ العثمانيين في شبه الجزيرة العربية باستثناء الحجاز وبدرجة أقل في اليمن هو نفوذ محدود وأسمي، مما سمح لمشايخ القبائل وبعض القيادات المحلية أن تبرز في مناطق محددة مثل ابن سعود في نجد وابن رشيد في حائل. ويسعفنا أحد التقارير البريطانية، دون السهو عن غاياته، ببعض ملامح صعوبات العثمانيين في شبه الجزيرة العربية. لقد أشار تقرير 1903م إلى «أن تحصيل الضرائب في هذا المجال لا يتم إلا بصعوبة بالغة، وأن تأثير السلطة التركية هناك كان محدودًا خاصة على الشيوخ وزعماء القبائل المحليين، كما كانت تلك السلطة ضعيفة وتتراجع في كل مكان في شبه الجزيرة العربية»[4]. أما الوجود العثماني في الحجاز وفي الضفة الشرقية للبحر الأحمر مع بداية القرن 20م محدودًا وغير فعال إلى حد كبير، وفي داخل شبه الجزيرة العربية بنجد لم يكن هناك وجود تركي يذكر ولا ممثلين عنه يمكن التحدث معهم، وتزداد الصورة وضوحًا لهذا الوضع بالإشارة إلى ثورة 1902م في اليمن والتي واجهتها القوات العثمانية بصعوبة بالغة. لقد كان ذلك الوجود ضعيفًا ومحفوفًا بالمخاطر فهو لا يغطي معظم مناطق شبه الجزيرة العربية، التي بدأت أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية تتكشف وإن ببطء، لذلك فإن «وجود أمير قوي لنجد أو قوة أوروبية قد ينهيها بسهولة»[5]. لم يشر التقرير إلى شريف مكة للقيام بتلك المهمة وهو تقدير سياسي وعسكري مبكر يكشف ربما كيف تطور موقف بريطانيا من الدور السياسي الذي كان يتضخم ويتجه للعب دور يزعج إلى حد ما الأطماع البريطانية في شبه الجزيرة العربية.

كان لضعف الحضور العثماني المشار إليه عدة انعكاسات على دورها في شبه الجزيرة العربية، فمن ناحية يحيل على درجة فاعلية مواجهتها للأطماع الأوروبية في المنطقة، ومن ناحية أخرى فقد ساعد ذلك الضباط الأجانب وخاصة منهم البريطانيين في جمع معلوماتهم بعيدًا عن أنظار ممثلي الدولة العثمانية. إلا أنه لا يمكن أن نستبعد إدراك السلطان أهمية وجود نفوذه في وسط الجزيرة العربية لمكانته الرمزية الدينية في الحجاز واليمن والخليج العربي، إذ بدون ذلك الوجود تصبح وصاية السلطان على الأماكن المقدسة في نظر المجتمعات الإسلامية غير مؤكدة، كما أن ادعاءه استحقاق الخلافة يصبح مهزوز المشروعية، وذلك ما ينافي المسار التاريخي لتلك الاستحقاقات السلطانية منذ القرن 16م، والأكثر دلالة في هذه الوضعية هو أن افتقار السلطان لتلك القواعد قد يهزّ القواعد الشرعية لأمن الدولة وشرعية قيادتها للعالم الإسلامي السني. وفي المقابل فقد حزم البريطانيون أمرهم، ملتحقين بالفرنسيين منذ بداية القرن 20م، بالتوجه نحو الرهان على التحالف مع العرب «كطابور خامس»، يساعدهم في مواجهة النفوذ التركي في المشرق العربي.

والحقيقة التي ينأى عنها بعض الباحثين هي استغلال القوى الأوروبية لتطور موقف العرب من الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن 19م. لقد تزايد ازدراء العرب للحكم التركي في الشام والحجاز نتيجة أسلوب القمع والتسلط والاستحواذ على موارد تلك البلاد من ناحية ونظرا لاهتزاز صورة الدولة جراء هزائمها العسكرية وإخفاقها في تقديم العون لولاياتها التي اكتسحها الاستعمار، وقد ازدادت تلك المشاعر انتعاشًا بعد وصول الاتحاديين إلى الحكم واعتماد سياسة التتريك دون رعاية لمشاعر السكان العرب. لقد وجدت القوى الأوروبية وخاصة بريطانيا وفرنسا في هذه الوضعية سياقًا ملائمًا لدعم وجودها في شبه الجزيرة العربية وتنشيط استخباراتها لجمع ما أمكنها من معطيات لإدارة ذلك المناخ المتوتر ضد العثمانيين لصالحها. كما بينت ذلك بعض التقارير الاستخباراتية البريطانية أن تصاعد عداء العرب للأتراك قد مثل فرصة جيدة لجمع المعلومات حول وسط الجزيرة العربية. ووفق تقدير بعض المخبرين البريطانيين فإن الحديث عن التحرر العربي من النير التركي كان واسع الانتشار في شبه الجزيرة العربية ولم يكن منحصرًا في نجد وحدها[6]. وقد ضمنت علاقات بريطانيا مع وجهاء العرب في شبه الجزيرة العربية، كما كان الأمر مع وجهاء عرب الشام وفرنسا، مصدرًا مهمًا حول أوضاع الجيش العثماني والعلاقات العربية التركية، على أن تلك العلاقات لم تكن مرعية ورسمية مع تلك القوى الأوروبية ولا يمكن بأية حال اعتبار أولئك الوجهاء من المجندين لفائدة بريطانيا أو فرنسا، بل كان يدفعهم في علاقاتهم تلك البحث عن دعم دولي لمصير بلدانهم.

لكن يبدو أن كتابات أعوان الاستخبارات البريطانية قد سقطت في المبالغة والتهويل فبعضهم ادعى أن الكثير من شيوخ عرب الجزيرة كانوا يحبذون حكم بريطانيا لبلدهم عن الأتراك، أما جار ترود بيل (Gertrude Bell) فقد كتبت سنة 1914م بعد رحلتها من وسط الجزيرة إلى مدينة حائل ما يلي: «لقد خرجت البلاد عن السيطرة وسقطت جميع مقاليد الحكم خلال هذه الأشهر الأولى من

الحرب، والطرق ليست آمنة والتجارة في تدهور متواصل، كل شيء قد دمّر، إنه أمر مروع»[7]. كانت مثل هذه الكتابات تمثل حثًا للسلطات البريطانية لوضع سياسة نافذة في شبه الجزيرة العربية حتى لا يسارع إلى ذلك غيرها من منافسيها.

جذور الأطماع الأوروبية في المشرق العربي وشبه الجزيرة العربية:

مثلت الدولة العثمانية الجار العدو حضاريًّا وعسكريًّا لأوروبا والمفيد لها في الآن اقتصاديًّا لاسيما منذ القرن 17م إذ وجدت الحركة التجارية المالية الأوروبية مجالًا نافعًا في مرحلة توسعها الأولى. كما لعبت الدولة دورًا بارزًا في الحدّ من الأطماع الروسية التي انطلقت في القرن 18م نحو البلقان ومضائق البحار الدافئة أفاد كثيرًا نهضة القوى الأوروبية الغربية وتوسعها. والجدير ملاحظته أن اهتمام معظم الأدب التاريخي للرحالة الأوروبيين حتى نهاية القرن 19م قد تركز حول الجوانب الثقافية في الدولة العثمانية وولاياتها وقليل من الملامح السياسية وإدارة الضرائب، ولم يمثل كتابات استراتيجية بالمعنى الذي كانت تحتاجه الحركة الاستعمارية البريطانية والفرنسية منذ نهاية ذلك القرن. ولم يكن الهدف الأساسي للتقارير العسكرية ومنذ النصف الثاني لتلك القوى معرفة أوضاع الجيش العثماني، التي لم تغب عنها من خلال معاركه ضد حركات الانفصال والاستقلال، بل كانت تلك التقارير تهتم بإنشاء رصيد من المعرفة المرتبة والمنظمة حول الأجزاء العربية من الإمبراطورية العثمانية، وخاصة منها إقليم البحر الأحمر بما اكتسبه من أهمية متزايدة بعد افتتاح قناة السويس.

لقد كانت تلك القوى في حاجة إلى الأساليب السلمية للتعامل مع شعوب الهند والعرب والأفارقة بعد التجربة الدامية في الجزائر وجنوب إفريقيا، ولذلك اعتمدت المباحثات السرية والمراوغة والابتعاد عن ابرام المعاهدات المكبلة كما كان أمر بريطانيا مع الشريف حسين في الحجاز وابن سعود في نجد وأمر فرنسا مع السورين في الشام. وقبل ذلك كان التمهيد لتلك السياسات والعمل الناعم قد بدأ فعلًا قبيل منتصف القرن 19م في المشرق العربي بتأسيس القنصليات ونشر أعوان الاستخبارات بعد أن تبلورت المشاريع الاستعمارية لكل من بريطانيا وفرنسا على الأقل. ففي جدة أنشأت بريطانيا سنة 1837م أولى قنصلياتها في هذه الربوع وتلاها بعد سنتين تأسيس فرنسا قنصليتها في نفس المدينة ثم قنصليتها في القدس سنة 1843م، بعد أن انتزعت حق رعاية الأماكن المقدسة المسيحية في فلسطين من السلطان وساهمت مدعمة بذلك دورها في حماية كاثوليك لبنان.

ومع الربع الأخير من ذلك القرن تعززت المصالح الأوروبية في المجال العثماني ببلوغها مرحلة الإقراض الباهظ والاستثمارات في مشاريع تحديث المؤسسات العسكرية والمشاريع المدنية مثل التلغراف كما هو تلغراف الحجاز والسكك الحديدية في العراق والشام والحجاز. وقد تزايدت الاستثمارات المالية والقروض الأوروبية في الإمبراطورية العثمانية وولاياتها العربية نتيجة حاجة

أصحاب الرأسمال الأوروبي إلى الاستثمار خارج الأسواق الأوروبية التي شهدت الكساد من ناحية، وتعبيرًا عن أحد جوانب التنافس الاستعماري حول الأسواق العثمانية والعربية التي بلغت بها نسبة الأموال العامة ذات المصدر الفرنسي 60% في السنوات الأولى من القرن 20م بينما بلغت تلك النسبة في الأموال الخاصة 40% [8].

وقد أصبحت تلك الوسائل فضلًا عن الاتفاقيات الثنائية مع الدولة العثمانية مجدية للقوى الأوروبية، التي لم تعتمد بعدُ التدخل العسكري في الساحل الشرقي للبحرين المتوسط والأحمر باستثناء عدن. وقد زاد من تلك الجدوى حالة الحرج السياسي والإداري التي أصبحت عليها الدولة العثمانية قبيل انتهاء القرن 19م بسبب الأزمة الأرمينية سنة 1894م وأزمة كريت والحرب اليونانية التركية سنة 1897م ثم المسألة المقدونية. لقد ارتبطت تلك الأحداث بهزائمها العسكرية واستغلتها دعاية القوى الغربية وروسيا لتلطيخ سمعتها الإنسانية سواء في الداخل أم في الخارج. وقد تسابقت كل من بريطانيا وروسيا بمقترحاتها في التدخل لتهدئة تلك الأوضاع الصعبة لكن فرنسا عارضت ذلك لمعرفتها بالنوايا الحقيقية لتلك المقترحات من جهة ولضمان سياسة الإقراض والاستثمارات التي كانت تربطها بالعثمانيين من ناحية ثانية، إذ كانت تمتلك 46% من الديون العامة للإمبراطورية مقابل 19% لبريطانيا[9]. ولكن يجب الإشارة إلى أن اهتمام فرنسا وبريطانيا ثم إيطاليا كان قد اتجه في تلك المرحلة نحو الساحل الغربي للبحر الأحمر وحوض النيل والتنافس حول التوغل في إفريقيا الوسطى وذلك دون أن تترك شبه الجزيرة في هدوئها العثماني.

ومن نافلة القول أن اهتمام القوى الأوروبية قد تطور مع ازدياد مصالحها منذ افتتاح قناة السويس وتوسع حركتها الاستعمارية في إفريقيا وأسيا. لقد مرّت قواعد ذلك الاهتمام من التقارير القنصلية ذات الصبغة التجارية والسياسية إلى التقارير الاستخباراتية العسكرية التي مسحت مسالك النقل وطرقه في شبه الجزيرة وفي مناطق أخرى من المشرق العربي الذي ظل خاضعًا للإدارة العثمانية. والمثال البين على هذا الاهتمام ما أورده التقرير البريطاني العسكري حول شبه الجزيرة العربية (Military report on Arabia) الذي صدر في 1904م[10]، ولكن أغلب معطياته تعود إلى ما يزيد عن العقدين الأخيرين للقرن 19م.

لقد أشار هذا التقرير إلى أن أكثر من نصف الطرق في تلك البلاد وخاصة منها الحجاز والخليج قد تم مسحها أو معاينتها ما بين 1900 و1903م من طرف مكتب الحرب البريطاني، وذلك من أجل الحصول على معرفة دقيقة ومفصلة على مسالك شبه الجزيرة العربية. وكان الفحص العسكري لأغلبية تلك الطرق قد أنجز مع بداية القرن 20م بينما أشار التقرير المذكور أن أربعة منها فقط قد تمت معاينتها قبل 1890م. فما الذي يعنيه هذا الوضع؟ يبدو الاهتمام البريطاني ببلاد العرب الجنوبية قد بلغ مرحلة دراسة الاستغلال العسكري في هذه المرحلة بعد أن تقدم الاستغلال التجاري والدبلوماسي، وهوما يؤكد رأي الفرنسي ماسون (Paul Masson) من أن التجار قد مهدوا

الطريق إلى الجيوش في حركة التوسع الاستعماري. ويسهل الاستنتاج مما تقدم أن القوى الأوروبية قد أعدت تدريجيًّا احتمالات تقسيم ما تبقى من الممتلكات العثمانية في القرن 20م بشيء من الاطمئنان بعد أن تحولت الإمبراطورية إلى دولة مكبلة بالديون والاتفاقيات وزالت صورة خطورتها العسكرية الغازية.

مظاهر من الأطماع الأوروبية وسياسات دعم النفوذ في إقليم البحر الأحمر وشبه الجزيرة العربية:

إثر التوسع البريطاني في حوض السودان الذي كان جزءًا من مصر العثمانية، وكان يمثّل كارثة ثقيلة على وحدة مصر واقتصادها، تساءل مصطفى كامل قائلا: «ألم يلحق هذا الجرح الفظيع الضرر بالإمبراطورية العثمانية وأوروبا قاطبة؟ ألم يمثل اغتصاب حقوق مصر وتركيا الأكثر قداسة مواجهة مع أوروبا والحضارة؟»[11]. والحقيقة أن هذا التوصيف ينسحب كذلك على احتلال إيالتي الجزائر وتونس العثمانيتين قبلها وعلى طرابلس الغرب بعدها. إن بريطانيا بمجرد سيطرتها على موانئ البحر الأحمر الغربية مثل السويس والقصير وسواكن أصبحت تهدد بقية موانئه وفي مقدمتها جدة ونواحيها وعدن وكامل إقليمه الافريقي والعربي. وستطال كل تلك المناطق مدافع بريطانيا بما في ذلك البقاع المقدسة في الحجاز.

وقد كانت تأثيرات افتتاح قناة السويس في 1869م مباشرة على الحجاز أولًا ثم على إقليم البحر الأحمر، فقد سهلت عبور البضائع والسفن والمسافرين والأفكار بين منطقتي البحر المتوسط والهند وحققت طموحات الهيمنة كبرى القوى الأوروبية على ذلك الممرّ الحيوي. وعندما نستحضر الأهداف البريطانية وخاصة تواجدها العسكري والقنصلي في ضفتي البحر الأحمر نتبين كيف كانت تلك الاستراتيجية، التي أضعفت الوجود العثماني إلى حد كبير، تعمل على تحويل هذا البحر إلى» بحيرة بريطانية» لا تتحكم في حركته التجارية فقط، بل وتؤثر في تدفق حجاج البقاع المقدسة بالحجاز. لقد كانت الطموحات البريطانية تعرّض المصالح العثمانية في الحجاز في القرن 19م إلى أكبر الأخطار لا سيما منها سمعة السلطان العثماني الذي كانت شرعيته الكاملة مرتبطة بنفوذه على الحجاز وبقاعه المقدسة. وإذا بدت استراتيجية بريطانيا تجاه الإمبراطورية العثمانية محافظة ومغايرة لما كانت فرنسا تراه، فإنها أصبحت منذ احتلالها مصر في 1882م تتسابق مع فرنسا خاصة لتفكيكها وترتب لتقسيم تركتها. لقد كانت منتبهه إلى وضع رعايا الهنود الوافدين على مكة المكرمة أو المالطيين المستقرين بجدة على قلتهم، وكانت الخشية أن يتعرض أحدهم لحادث أو اعتداء ما ليصبح ذريعة لتدخلها في الحجاز، ولذا كانت السلطات العثمانية في الولاية تسهر على ألا يحصل شيء من ذلك. وفي مجال آخر وبعد أن حولت بريطانيا موقفها المعارض من شق قناة السويس إثر افتتاحها، اقتنصت فرصة شراء أسهم مصر في شركة القناة سنة 1875م مما اعتبر ضربة موجعة للنفوذ الفرنسي في المنطقة من جهة وخطوة إيجابية على طريق احتلال مصر من جهة

أخرى. وكانت قبل ذلك وتدعيمًا لنفوذها في البحر الأحمر احتلت بعض جزره الجنوبية وخاصة بريم وكمران في سنتي 1857م و1862م على التوالي[12]، كما واجهت محاولات الوجود الفرنسي في جنوب الساحل الغربي للبحر الأحمر عندما حاولت فرنسا شراء بعض أراضي بندر الشيخ سعيد[13] بحجة أن ذلك يهدد تجارة القهوة اليمنية ومركز عدن.

ومن المفيد الإشارة إلى أن تكثّف المنافسة بين فرنسا وبريطانيا حول شبه الجزيرة العربية وخاصة الحجاز والبحر الأحمر قد تجلّت خطواتها العملية مع بداية العشرية الأخيرة من القرن 19م. فبعد أن مسكت بريطانيا بخيوط وجودها في مصر وخاصة قناة السويس وطمأنة فرنسا على مصالحها في العبور الحر وتخفيف الضغط عن مشاريعها الاستعمارية في غرب إفريقيا، وإثر تأكدها من تصاعد تحديات عبد الحميد الثاني وخاصة منها الأزمة المالية وتعزيز العناصر الإصلاحية موقعها في إسطنبول، أبرزت بعض ملامح رؤيتها لمستقبل الحجاز وشبه الجزيرة العربية عامة. لقد كانت تلك الرؤية تدور حول إمكانية سلخ ولاية الحجاز عن الإدارة العثمانية المركزية ورعايتها كمنطقة مستقلة تابعة لها عبر إدارة مصر البريطانية. وفي هذا السياق نقل القنصل الروسي في القاهرة عن الممثل العثماني مختار باشا سنة 1892م بأن قلق الباب العالي يتزايد من تفكير بريطانيا في مساعدة الحجاز على تأسيس حكم مستقل عن السلطنة[14].

وفي سياق تلك الأحداث فإن كل من بريطانيا وفرنسا بدأت في صياغة سياسة عربية خاصة بها سهر على ترتيبها قناصلها في المنطقة بتوجيه من الإدارة المركزية في لندن وباريس وأعوان مكاتبها في مستعمراتها مثل المكتب العربي الفرنسي بالجزائر والمكتب العربي البريطاني بالقاهرة ونظيره بالهند. لقد تمكنت تلك المكاتب من جمع رصيد كبير من المعلومات قبل الحرب الكبرى 1914م حول المنطقة العربية من خلال كتابات الرحالة والأكاديميين والضباط، مما جعلها تشكل قاعدة لمسارات سياسات تلك الدول. وقد كان مركز اهتمام السياسة العربية الفرنسية هو إقليم سوريا الكبرى ومستقبلها السياسي تحت الرعاية الفرنسية، بينما كان مركز اهتمام السياسة العربية البريطانية شبه الجزيرة العربية وفي مقدمتها الحجاز. غير أن هذا التقسيم لم يمنع تدخل أحد الطرفين في مجال الأخر أو التأثير في سياسته، لكنه تقسيم مثّل القاعدة العامة لمفاوضات سايكس بيكو ونتائجها. لقد كانت رؤى الدولتين الفرنسية والبريطانية وراء تشكيل خريطة سياسية لمنطقة الشرق الأوسط، من خلال الحوافز المتعددة والمصالح التي لم تكن بالضرورة متصادمة في سياق توجه اتفاقي. كانت بريطانيا مثلا ترى أنه ليس هناك ضرورة لمعالجة المسائل العربية وفقا لحدود جغرافية صارمة، فسوريا لا يمكن اعتبارها في استقلال عن العراق (ميزوبوتاميا) ولا الحجاز في استقلال على نجد، كما أن نمط حياة البدو كان يعني هجرة القبائل عبر الصحراء بين كل من سوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية. غير أن هذا التصور الأولي لخارطة المشرق العربي وما يوحي به من اعتراف ضمني بوحدته قد تبدد أثناء مفاوضات واتفاقيات الحرب الكبرى.

لقد كان تأثير تلك المكاتب العربية قويًّا في السياسة دولها، فعلى سبيل المثال وبعد أن انتشرت الدعاية التركية والألمانية عن سوء أوضاع جبهة شرق المتوسط وتهديد قناة السويس منذ سنة 1915م حيث كانت قيادتها وعملياتها بريطانية بالأساس، أوعز المكتب العربي بالقاهرة إلى ضرورة أن ينظم الشريف حسين موسم الحج لسنة 1916م، بوصفه أمير مكة وراعي البقاع المقدسة، معتبرًا أن ذلك سوف يرفع من شأنه وشأن الحجاز في نظر المسلمين، كما ألمح ذلك المكتب أن حاجيات النقل والغذاء سوف تكون متوفرة في جدة ومراكز الحج داعيا إلى تخفيض الرسوم المفروضة على الحجاج وكذلك رسوم النقل والإرشاد من طرف البدو[15]. ويبدو أن القوات البريطانية كانت تعاني فعلًا من صعوبات جمة وفي حاجة إلى دعم أوسع من مسلمي العالمين العربي والهندي لمواجهة دعوة الجهاد التي نشرها العثمانيون والألمان في بداية الحرب، ويتضح كم كان دور الشريف حسين والحجاز مهمًا للوضع العسكري البريطاني آنذاك.

«السياسة الفرنسية» في بلاد الحجاز قبيل تفكك الدولة العثمانية:

ترجع علاقات فرنسا بالمشرق العربي إلى عصر الحروب الصليبية وبقايا المسيحيين في ساحل الشام. لقد اتخذت فرنسا لاحقًا تلك الجذور قاعدة لحق رعاية مسيحيي الشرق وأماكنه المقدسة، لكن من المفيد الإشارة إلى إن تلك العلاقة البعيدة كانت قد شهدت ما يشبه الاختفاء حتى منتصف القرن 17م. وقد عادت الروابط الفرنسية مع مسيحيي الشرق بتزايد نشاط التجار الأوربيين في الأسواق العثمانية وقد توطد بروز العلاقات التجارية المالية في موانئ الحوض الشرقي للمتوسط، من الإسكندرية حتى الإسكندرونة. ففي سنة 1730م وقع السلطان محمود الأول مع فرنسا معاهدة دعمت امتيازاتها في الدولة العثمانية ومنحت فرنسا حق حماية جميع المسيحيين الكاثوليك في الشام[16]. غير أن العلاقات الفرنسية مع الباب العالي قد تضررت منذ حملة نابليون بونابرت على مصر سنة 1798م، ثم موقف فرنسا المساند لمشروع محمد علي وابنه إبراهيم بين 1831 و1841م على حساب الممتلكات العثمانية العربية، إضافة إلى بداية استعمار الجزائر في 1830م. لقد دارت تلك الأحداث وفق الرؤية الفرنسية حول مصير الدولة العثمانية التي رأت ضرورة قضم ممتلكات الإمبراطورية تدريجيًّا. وقد تنازلت استراتيجية نابليون بونابرت في هذا الأفق، إذ أبدى اهتماما ثقافيا بالتراث الإسلامي ومؤسساته إثر حلوله بمصر، كما عمل على ربط علاقات سلمية مع الحجاز وأشرافه من أجل استمالة سكان هذا الإقليم. وقد حرص بونابرت على استمرار النشاط التجاري عبر البحر الأحمر ودعا إلى اتخاذ السويس ميناء رئيسيًّا بدل ميناء القصير، بل إن الفرنسيين بدأوا توجههم نحو مشايخ القبائل السودانية والحجازية واليمنية بهدف تحقيق التعاون مع فرنسا ومساعدة أسطولها فيما عزم على التوجه إلى الهند[17]. ولئن أصاب الطموحات الفرنسية نحو المشرق العربي الارتباك والبطء إثر هزيمة البلاد أمام ألمانيا سنة 1870م، فإنها سرعان ما عادت لحيويتها إثر مؤتمر برلين سنة 1878م.

والجدير بالإشارة أن تعزيز هذه السياسات الفرنسية والبريطانية في الشرق العربي قد سار بشكل مواز لتدهور أوضاع الدولة العثمانية، إذ كانت بمثابة تدابير تفكيك ذلك الشرق وإقامة مناطق النفوذ ووصفات اقتسامه. وكان يقود تلك السياسات جملة من الأسئلة لعلّ أهمها كيف يمكن ملائمة سياسات التوسع الفرنسي أو البريطاني مع متطلبات سكان إقليم الشرق العربي (الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية)، أي كيف يمكن تجنب إثارة أولئك السكان وقواهم السياسية مع تواصل توسع النفوذ والهيمنة؟ وكيف يمكن إدارة التنافس بين القوى الأوروبية والحيلولة دون بلوغ تصادمها؟ من هنا كانت المؤتمرات والاتفاقيات والعمل الاستخباراتي هي الوسائل الأكثر استعمالًا وضمانًا لحالة السلم ضمن مشاريع التنافس الفرنسي البريطاني. ولذلك لم يشهد المشرق العربي منذ الربع الأخير للقرن 19م وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى اصطدامًا مسلحًا بين الدولتين لاسيما وقد التقت رؤيتهما حول مصير الدولة العثمانية بقرار تفكيكها واقتسام ما تبقى من ممتلكاتها العربية. وقد انتبهت الدولتان إلى مكانة الثقافة الدينية الإسلامية لدى شعوب المشرق العربي فاعتمدتها واجهة لعلاقتها بهذا الإقليم، إذ لم تدخر كل من بريطانيا وفرنسا التعبير عن احترامها للموروث الإسلامي ورعايته واحترام مراكزه، كما اهتمت بشكل مثير بمشاغل الحج تعبيرًا عن مسلمي مستعمراتها وغيرهم ممن ينتشرون في إفريقيا وأسيا. على أن هذا الوضع كان يخفي الاهتمامات الحقيقة للدولتين وهي المصالح الاقتصادية وعدم إثارة أي صنف من المعارضات الإسلامية، بما يحيل على المثال الفرنسي الذي يقول: «يجب نزع ريش الدجاجة دون تصيح عاليًا». وكانت تلك السياسات الناعمة قد بلغت قبل نهاية القرن 19م تداول فكرة الخلافة العربية في الحجاز بما يشير إلى أن رؤية أصحابها كانت واسعة الأفاق.

وفي هذا السياق فتحت فرنسا عهدًا جديدًا لحضورها وتكثيف مصالحها وتمثيلياتها القنصلية في معظم الولايات العربية العثمانية ومنها ولاية الحجاز لاسيما بعد أن احتلت فرنسا الجزائر وأصبح حج مسلميها تحت تنظيم إدارة الاحتلال ورعايتها. وكان إنشاء النيابة القنصلية الفرنسية بجدّة عام 1839م باقتراح من سفير فرنسا في اسطنبول، الذي حثّ «حكومته على مضاعفة وسائل الاستعلام والتأثير في الولايات العثمانية، وذلك بتعيين وكلاء قنصليين في مراكز جديدة». وقد خصصت أربعة آلاف فرنك لإنشاء النيابة القنصلية في جدّة حيث كانت مهمّة وكيلها توفير «معلومات دقيقة حول الشؤون السياسية والتجارية في البحر الأحمر. وهي معلومات أصبحت على غاية من الأهميّة منذ أن أصبح هذا البحر قناة التواصل بين الهند وأوروبا ومنذ أن أقام الإنجليز مؤسستّهم في عدن»[18].

كما كان مشروع قناة السويس، الذي انطلق بعد عشر سنوات من افتتاح فرنسا نيابتها القنصلية في جدة والذي أبدت بريطانيا معارضته وعدم المشاركة في تمويله في بداية الأمر لتهديده طريق الهند، وجهود فردناند دوليسبس لتحقيقه عملًا مفيدًا جدا لمكانة فرنسا في منطقة البحر الأحمر والمشرق العربي دون منازع.

ومنذ منتصف القرن 19م مثل القناصل ركائز الحضور الفرنسي في شبه الجزيرة العربية. ولم يكن ذلك الحضور مرتبطًا بالعدد القليل من الفرنسيين الذين يزورون الحجاز أو يقيمون به، إنما كان في علاقة وطيدة بحجاج البقاع المقدسة والرحالة والزائرين الذين كان منهم التجار الذين يتعاملون مع السلطات المحلية بالحجاز[19]. ولم تكن فرنسا مكتفية بقنصلية واحدة في الحجاز، بل دعا بعض قناصلها منذ سنة 1847م إلى تأسيس فروع قنصلية في مكة[20] وفي ينبع مبررين ذلك بمتابعة الحجاج الجزائريين الذين تقرر خضوعهم كغيرهم من الحجاج للسلطات الحجازية المحلية، وهي وضعية كانت تقلق الإدارة الفرنسية.

وقد كان من هواجس السياسة الفرنسية خاصة بعد احتلال مصر أن تحيي بريطانيا مشاريع تاريخية وحدت بين مصر والشام كان أخرها لمحمد علي والي مصر وتمددّ أطماعها إلى بلاد الشام، أو تذهب إلى استمالة أصحاب فكرة الجامعة الإسلامية ودعمهم وسحب البساط من السلطان عبد الحميد الثاني لتجعل من مشروع الخلافة الإسلامية مشروعًا بريطانيًّا يساعدها على السيطرة نسبيًّا على العالم الإسلامي، لذلك كانت هواجس الفرنسيين بعد أن لاحظت تقدم المكانة البريطانية في المشرق العربي والبحر الأحمر والهند تدور حول:

- معارضة أية محاولة بريطانية لتوحيد مصر والشام تحت سيطرتها.
- منع بريطانيا من احتكار فكرة الخلافة الاسلامية والمساهمة كطرف أساسي في بلورتها ودعم قيامها على أرض الواقع بالحجاز. (سوف نتناول هذه المسألة في الفصل القادم)

ضمن تلك الهواجس الفرنسية، وإثر احتلال ايطاليا لولاية طرابلس الغرب العثمانية الذي بدد الشكوك حول ت مصير المشابه لما تبقى من الولايات العربية العثمانية، كتب في 29 يناير 1912م، القنصل الفرنسي كوجيه (Couget) في بيروت لوزير الخارجية الفرنسي بوانكاريه (Poincaré) ما يلي: « نلاحظ أن الأفكار قد اضطربت مع بداية الحرب التركية الإيطالية، وأن شائعات مختلفة أخذت تنتشر حول مصير البلاد والأثار التي يمكن أن تتسبب فيها تلك الحرب، فكثير من الناس ليس من المسيحيين فقط بل من العرب المسلمين، يعتقد أن تلك الحرب سوف تؤدي إلى تفكك الدولة العثمانية، ويتمنى هؤلاء أن تكون سوريا من نصيب فرنسا، ومن الشائعات السارية الآن أن فرنسا ستتولّى إدارة سوريا وخاصة إدارة الجمارك كضمان لقرض فرنسي كان قد أسند لتركيا...لكن آخر ما أشيع أن فرنسا ولكثرة مشاغلها في الخارج[21] لن تبالي لهذه البلاد التي ستقع بيد بريطانيا بل تظن أنها ستلحق بمصر»[22].

ولم تكن هذه المخاوف الفرنسية من الهيمنة البريطانية على المشرق العربي أوهامًا أو خطأ في التقدير. فمراسلات الدبلوماسيين المتعددة من إسطنبول ولندن والشام، والتي سنكتفي بعرض مختصر لبعضها، تتضمن تلك المخاوف بشكل محقق. لقد عبر عنها السفير الفرنسي بومبارد (Pompard)في إسطنبول

في مراسلته لوزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 30 مارس 1912م. وهو يشير إلى كيفية تخلخل التوازن بين الدولتين لصالح بريطانيا منذ أن سيطرت على مصر وقناة السويس وجزيرة قبرص إثر ذلك. ويشير إلى دور الصحافة المصرية في هذا الوضع كصحيفتي المقطم والمفيد، التي أشارت إلى تشكيل لجنة مصرية بهدف العمل على «ضم سوريا لمصر»، ويذهب السفير في دعم رأيه المذكور إلى الإشارة لموقف بعض السوريين غير الفرنسي بقوله: «يكن السوري إعجابًا ملحوظًا لصفات العزم والمثابرة التي يقدم البريطانيون عليها المثال في مصر...ومنذ أن ألغي النظام التركي الجديد (حكومة الاتحاديين) العراقيل التي كانت تشل حركة النقل والسفر بين ساحل الشام ومصر بدأ التطور الاقتصادي وأصبح يفتح كل يوم مجال جديد أمام براعة السوريين. فالعديد من أعيان بيروت له مصالح مهمة في القاهرة والإسكندرية وبموجب أعمالهم وراحتهم ينتقلون شتاء إلى مضر بينما تتجه عائلات مصرية كثيرة صيفًا نحو لبنان وكذلك العائلات السورية المقيمة في مصر. وتضم هذه الحركة المحامون والصحافيون فضلا عن عدد من الانجليز. وهذه الاتصالات تعزز التقارب بين البلدين كقربهما في الماضي، كما تساهم في بروز تيارات فكرية ميالة إلى البريطانيين... هذا فضلًا عن مقارنة السوريين بين المشاريع الإنجليزية في مصر ونظيرتها الفرنسية في سوريا التي يعتبرونها أقل ازدهارًا»[23].

ومن لندن يقدم السفير الفرنسي تقريره بتاريخ 3 مايو 1912م لرئيس الوزراء، بما يدلّ على أهمية الموضوع، حول زيارة اللورد كتشنر لمصر. وفي الواقع فإن المراسلة تحاول أن تفكك تقرير العون الاستخباراتي في المكتب العربي بالقاهرة رولاند ستورز (Roland Storrs) حول زيارة كتشنر لمصر المنشور في مجلة (Fortnightly review)، والذي ورد به أن بريطانيا تتمنى أن يتواصل احتفاظ الدولة بوحدة سوريا وأسيا الصغرى والأناضول لكن في حالة «زوال تركيا فإن أفاق زاهرة ستفتح لمصر...إن مصر يمكن أن تحلّ مكانها... وأن سوريا وفلسطين يمكن أن ترتبطا بالقاهرة كما كانتا في الماضي، ثم إن الجزيرة العربية يمكن أن تضم إليها بسهولة إذا خضعت قبائل اليمن، التي تثور حاليًا على الأتراك، إلى الانجليز، وهذه القبائل مستعدة لذلك»[24]. ومع أن السفير قد اعتبر «المشروع البريطاني في سوريا» مجرد تفكير افتراضي تخفيفًا لأهميته إلا أنه لم يخف مخاوفه معللًا ذلك بأن مصر كلما مرّت بوضع تاريخي ملائم وسلطة قوية إلا وتوجهت للتوسع في بلاد الشام مثلما كان الأمر مع المماليك وعلي بك في القرن 18م ثم مع نابليون بونبارت وبعده في القرن 19م مع محمد علي ثم تساءل «هل سيكون وضع بريطانيا اليوم كذلك؟». لقد كانت اجابته مؤكدة لمخاوفه التي استعرض بعض مبرراتها مثل التقارب المصري السوري من خلال زيارات السوريين الأعيان المتواترة لمصر ورجال السياسة المصرية مثل رحلة السر ألدون كورست (Sir Eldon Corst) ثم أخ الخديوي لسوريا، ومن جهة أخرى فإن السفير لا يخفي بعض الأخبار المهمة التي بلغته عن تمتع رجال الأعمال السوريين في مصر بالدعم المالي لمشاريعهم والدعم القانوني لأفكارهم ومبادراتهم، وتخلص رسالة السفير بالقول: «في هذه الذبذبة الغامضة في طرح الاتحاد بين مصر وسوريا خطر على مصالحنا التقليدية في هذا الجزء من الإمبراطورية...»[25].

ورغم أهمية مثل تلك المراسلات ووضوحها إلا أن الحكومة الفرنسية كانت تتلقى مراسلات أخرى مطمئنة عن وضعها في المشرق العربي إزاء النفوذ البريطاني، فتقرير المعتمدية القنصلية الفرنسية في القاهرة بتاريخ 5 يناير 1912م يخفف من خطر الرؤية البريطانية التي أشرنا إليها أعلاه. فهذا التقرير يؤكد سلامة الوضع الفرنسي في سوريا ومحدودية النشاط البريطاني بها، كما يقترح استثمار «الوجود المسيحي السوري في تكوين التيار المؤيد لفرنسا في وجه السياسة البريطانية الإسلامية»، وفي هذا السياق يذكر التقرير بان «في سوريا حوالي 3.5 مليون ساكن من بينهم 700 إلى 800 ألف ساكن مسيحي، يضاف إلى ذلك 500 ألف سوري مسيحي مبعثرين في الأمريكيتين... وهؤلاء المهاجرون لم ينقطعوا عن بلدهم الأم حيث يستمرون في ممارسة تأثير قوي في داخله. ويقترح التقرير على الحكومة الفرنسية تكثيف الدعاية لصالح الوجود الفرنسي في سوريا بواسطة الصحافة ورجال الدين الكاثوليك في سوريا نظرًا لما يملكه الرهبان من سلطة معنوية لا شك فيها تقوم مقام السلطة الغائبة للدولة العثمانية»[26].

شكلت تلك الآراء والتقارير والنشاط الدبلوماسي أسس السياسة العربية الفرنسية في المشرق العربي واختطت مسارات الحكومات الفرنسية بما أصبح يعرف بالمسألة السورية منذ بداية القرن 20م. والملاحظ أن ذلك النشاط الحيوي بالنسبة للدولة الفرنسية ظل من إنجاز المبادرات الفردية التي كانت تعدها وزارة الخارجية وتراقب عملها وعلاقاتها ومراسلاتها. فبعد هزيمة فرنسا سنة 1871م أما الألمان وحتى 1914م كاد العمل الدبلوماسي الفرنسي يقوم على الموظفين اللامعين لوزارة الخارجية الفرنسية فضلًا عن عدد من الضباط العسكريين الذين تدربوا في المستعمرات على العمل الاستخباراتي. ومع 1915م أسس مجلس الشيوخ الفرنسي لجنة مختصة بالشؤون الخارجية أصبحت تساعد وزارة الخارجية[27].

وتجدر الملاحظة أن السياسة العربية لفرنسا قد استفاقت بشكل ملحوظ أثناء الحرب الكبرى معتمدة القواعد القديمة في رعايتها للمسيحين بولايات الشام، لذلك تبلور مشروع التوسع الفرنسي في ذلك المجال، بينما كانت اهتماماتها بشبه الجزيرة العربية في مرتبة ثانية، ومن ثم نتبين تفوق الدور البريطاني في جنوب فلسطين والبلاد العربية الجنوبية التي يكون حدها الشمالي وفق الرؤية البريطانية من العقبة حتى الكويت. ووفق واقع النفوذ الفرنسي في سوريا الكبرى لم تكن بريطانيا تستطيع الاستجابة لرؤية الشريف حسين حول حدود المملكة كما عرضها في رسالته الأولى في 14 يوليو 1915م مع مكماهون، لذلك كان اقترحت عليه ارجاء مسألة حدود تلك المملكة إلى ما بعد نهاية الحرب[28]. وفيما يبدو فإن تلك الضبابية البريطانية المتعمدة في أجوبتها للشريف حسين كان هدفها الأساسي وفق إشارة لورنس[29] عدم المساس بمناطق النفوذ الفرنسي في الشام وساحله بما في ذلك ولاية بيروت لتبدو حريصة على المصالح الفرنسية، وخلف ذلك محاولة صرف الأطماع الفرنسية ما أمكن عن الحجاز وبقية مناطق شبه الجزيرة العربية. وقد أكدت بريطانيا هذا الموقف في مراسلة مكمهون في 25 أكتوبر 1915م إذ تضمنت أن «بريطانيا ستسعى بحرية لضمان

التزاماتها، المذكورة في الرسالة، ما لم يلحق ذلك ضررًا بمصالح حليفتها فرنسا». وتجدر الإشارة إلى أن جول كامبون السفير الفرنسي في لندن لم يأخذ على محمل الجد مساعدة بريطانيا في فتح قناة للحوار له مع الشريف حسين، لكنه أكد أن حدود مملكة الشريف سوف تمتد إلى سوريا ومن ثم فإن التفاوض حولها سوف يكون من مهام فرنسا وليس مع طرف آخر، بما يحيل على أن التحكم في أطماع فرنسا ظلت مسألة لم تكن إلى ذلك الحين مأمونة النتائج لبريطانيا[30].

وقد كلفت الإدارة الفرنسية سفيرها كامبون ليعلن موافقة بلاده على تأسيس دولة عربية مستقلة بقيادة الشريف حسين، ولكن دون أن تتضمنها محادثات وزير خارجيته جورج بيكون مع الطرفين البريطاني والروسي، وذلك يحيل على أن كل ما تعلق بهذه المسألة أحيلت إلى كامبون. وقد تحاشت فرنسا أن تعقد المفاوضات حول مستقبل العرب ومملكتهم، التي كانت مملكة حجازية لا غير وفق التخطيط البريطاني، مبرهنة من وراء ذلك عن «حسن» نواياها تجاه المصالح البريطانية في شبه الجزيرة العربية حتى لا تثير هذه الأخيرة لها المتاعب في سوريا في مستوى الحدود والتعامل مع السكان وتجهيز الموانئ.

والجدير بالملاحظة أن مراسلات (حسين مكماهون) والتي مازالت تقدم على أنها محادثات ثنائية سرية من ناحية وإنجاز بريطاني صرف تضمن الضغط والمراوغة التي عرفت بها تلك الإدارة، تتطلب سياقها وأطرافها التعديل. لقد كان ممثلو بريطانيا يتشاورون سنة 1915م مع نظرائهم الفرنسيين وخاصة جول كامبون، وكانت عدة تعديلات تجرى على المقترحات البريطانية لاسيما فيما تعلق بحدود المملكة العربية التي وعدت بريطانيا بدعم تأسيسها، وذلك في علاقة بحدود سوريا الفرنسية ما بعد الحرب. لقد كانت بريطانيا تعمل على تسريع دخول الشريف حسين في الحرب ليساهم في تخفيف الضغط العثماني في بلاد العرب على الجيش البريطاني الهندي، ولذلك كانت تأمل من حكومة فرنسا تقليص ضغطها وتصلبها على أعوانها المفاوضين، وبطبيعة الأمر كان الشريف حسين يجهل كل تلك الأساليب والمعاندات الفرنسية البعيدة عن مملكته المرتقبة نظريًّا. لقد عملت فرنسا من وراء تلك المحادثات مع بريطانيا أن يكون لديها تأثير مباشر على مستقبل المملكة العربية المستقلة التي وعدت بها بريطانيا الشريف حسين، وهو ما كان يمثل إزعاجًا حقيقيًّا لهذه الأخيرة. لقد كان كامبون يرى» أن الحلفاء وخاصة فرنسا المهتمة أساسًا بكل جوانب هذا الشأن كجارة في المستقبل للإمارة الجديدة، يجب أن تلحظها عيون المسلمين كمساهم على نفس الدرجة مع بريطانيا في تأسيس المملكة العربية التي لا يمكن أن تكون عمل بريطانيا الصرف» [31]. يتجلّى إذا أن سياقات الحرب لم توقف التنافس الخفي بين الطرفين على بلاد العرب في الشام أو شبه الجزيرة العربية.

لقد كانت الحيرة تتملك القيادات البريطانية المهتمة بالشرق حيث بدأت منذ سنة 1915 تطرح «سيناريوهات» تفكيك الدولة العثمانية ونتائجها. فقد انشغلت تلك العناصر باحتمال مواجهة

الأطماع الروسية في شمال العراق، وذلك يتطلب وضع يدها على ميناء الاسكندرونة لدعم جيشها فيما قد يحصل من مواجهات عسكرية. إلا أن هذا السيناريو كانت ترفضه فرنسا التي تعتبر ساحل الشام مجالًا حيويًّا لها ولاستراتيجيتها التوسعية في سوريا الكبرى[32].

ولا يمكن أن ننهي تناول السياسة العربية الفرنسية دون الإشارة إلى جانبها الإسلامي أو كما أسماها أحد الباحثين الفرنسيين السياسة الإسلامية لفرنسا[33]. فقد كان الإداريون الفرنسيون والأوروبيون بشكل عام ينظرون بقلق إلى سفر المسلمين لمكة المكرمة، فهي مدينة خالية من المكاتب القنصلية مما جعل وسائل المراقبة غائبة أمام احتمال تعرض الحجاج للدعاية السياسية مما يزيد في انتباههم لخطورة المشاريع الاستعمارية في أوطانهم ويعزز روح مقاومتهم لها. فمنذ أن استقرّ احتلال فرنسا للجزائر أصبح أمر مسلمي تلك المستعمرة، وذات الأمر بعد ان احتلت تونس ثم المغرب، يشكل أحد تحدياتها الأمنية. لقد بعثت إدارة خاصة بحجاج كل مستعمرة تهتم بوثائق سفرهم ووسائل نقلهم ومراقبتهم بالتعاون مع أعوان قنصليتها في جدة. وقد ضمنت تلك السياسة الفرنسية مستوى مقبولًا من رقابة الحجاج في البقاع المقدسة وهو الهدف الأساسي لتلك السياسة. كما وفرت المترجمين والجنود العاملين تحت العلم الفرنسي للبعثة العسكرية الفرنسية إلى الحجاز زمن الحرب الكبرى (سوف نتناول تلك البعثة في الفصل الأخير). ومن الجوانب الأخرى لهذه السياسة موقف فرنسا من الدعوة إلى الجهاد سواء من طرف عبد الحميد الثاني أو حلفاءه الألمان، فقد عارضت فرنسا تلك الدعوة معتبرة أنها نوع من الدعاية (البروباغندا) العثمانية. لقد كانت ذريعة السياسية الاسلامية إحدى أساليب فرنسا لدعم موقعها في الحجاز حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وهي لم تكن منفردة في هذا المجال، فقد استعملت روسيا في النصف الثاني من القرن 19م المسيحيين الأرثدوكس رعايا الدولة العثمانية مطية لتتوسع في الأقاليم التي كانوا يستقرون بها. أما بريطانيا فكانت هي الأخرى تعتمد الإسلام ذريعة للسيطرة على الهنود المسلمين في أقاليمهم أو في الحجاز.

«السياسة البريطانية» في بلاد الحجاز قبيل تفكك الدولة العثمانية:

لماذا نمت الاهتمامات البريطانية أكثر من غيرها من القوى الأوروبية بمنطقة الشرق لا حقا الشرق الأوسط؟ فهذا الشرق الأوسط لم يمثل قبل القرن 19م إحدى مناطق الإمبراطورية البريطانية الذي كان في طور التشكل، لكنه تحول قبيل نهاية هذا القرن، وبشكل متزايد مع انزلاق الدولة العثمانية إلى التفكك، إلى مجال حيوي لتلك الإمبراطورية. لقد ساهمت بعض المستجدات الكبرى في هذا الشرق وخاصة منها افتتاح قناة السويس سنة 1869م وتصاعد التنافس الاستعماري في الساحل الغربي للبحر الأحمر على امتداد النصف الثاني من القرن 19م ثم اكتشاف النفط في بلاد فارس سنة 1908م في ازدياد أهمية هذا المجال لبريطانيا إذ شكل منطقة مفصلية بين العالم الهندي

وأوروبا[34]. وما تجدر ملاحظته أن التوسع البريطاني لم يتحقق دون صراعات سواء مع القوى المحلية أو مع الأوروبيين. وقد كان التنافس مع فرنسا الأكثر حدة منذ حملة نابليون وحتى احتلال مصر، في فصله الأول، ثم تواصل إثر الحرب الكبرى.

وقد ارتكزت السياسة البريطانية على هاجس متزايد لتجميع المعلومات الاستخباراتية حول شيوخ القبائل وعلاقات القوى المحلية بشبه الجزيرة العربية، في اليمن وعسير والحجاز ونجد وحائل وطرق التنقل خاصة بين شرقها وغربها. وبالعودة على سبيل المثال إلى وثائق أرشيف وزارة الخارجية البريطانية أو إلى الوثائق البريطانية عن الجزيرة العربية (نجد والحجاز)[35] يتبين الباحث الاهتمام الواسع لأعوان الاستخبارات وإداراتهم المشرفة بجمع المعلومات عن هذا المجال وسكانه. فعلى سبيل المثال يقدم الطبيب، المخبر محمد حسين، بعد إقامته سنة 1903م في الطائف لمتابعة الحالة الصحية للشريف عون الرفيق، للقنصل البريطاني ديفي (Devey) تقريرًا مطولًا عن علاقات أمراء الأشراف فيما بينهم وعلاقاتهم بالقبائل العربية، كما يتطرق لكفاءتهم ومن يمكن لبريطانيا أن تعول عليه في صورة عمل استقلالي عن الأتراك بالحجاز. ويختم تقريره بما يشبه التوصية بما مفاده «أنه وجد الشريف علي بك ذو ميل نحو الحكومة البريطانية، وإذا اهتزّ الحكم التركي في الحجاز في أي وقت في المستقبل القريب سيكون على بك رجلًا نافعًا جدًا، وإني أميل إلى الاعتقاد أنه إذا حظي بأقل تأييد معنوي من جانب الحكومة البريطانية فإنه لن يتردد في التخلص من نير الحكم التركي وقبول حماية الحكومة البريطانية»[36]. فمنذ بداية القرن 20م أصبحت السياسة العربية البريطانية تميل إلى استقطاع الحجاز من التبعية العثمانية وقد يكون هذا التوجه قد تبلور بعد تجربة احتلال مصر وتبين بريطانيا ضعف ردود الفعل العثمانية تجاه ذلك.

انقسمت السياسة البريطانية منذ بداية القرن 20م حول مصير شبه الجزيرة العربية السياسي والقوى المحلية المتصارعة بها بين تقديرات المكتب العربي الذي تأسس في القاهرة سنة 1916م والذي كان يدعم التواصل مع الشريف حسين ويرى أن مستقبل العلاقات مع الأشراف تضمن المصالح البريطانية في المنطقة البحر الأحمر بشكل عام، أما الحكومة الإنجليزية في الهند فكانت ترى في ابن سعود وحركته السياسية لا سيما بعد بسط نفوذه في الأحساء يمثل عنصرًا مطمئنًّا للسياسة البريطانية في الخليج ومشيخاته. وهذه الثنائية في الرؤية البريطانية عبرت عن حذق بريطانيا لسياسة الاحتمالات التي بنت عليها استراتيجية وجودها في المشرق العربي.

لقد انتظمت السياسة العربية البريطانية منذ الربع الأخير من منتصف القرن 19م من خلال تبلور أهدافها التوسعية الناعمة في الامبراطورية بموجب التزامات قانونية تجاه مناطق متعددة من المجال العثماني العربي، منها ترتيبات متعلقة بلبنان صدرت في سنتي 1861 و1864م. وقد أصبحت تلك الالتزامات قاعدة التفاهم البريطاني العثماني في القرن 20م، حيث دفعت تركيا للاعتراف بمناطق النفوذ البريطاني في المشرق العربي بموجب اتفاقيتي يوليو 1913م ومارس 1914م[37]،

كما أعلنت أنها ملتزمة بتصريح حكومة الهند(البريطانية) في سنة 1914م حول ضمان أمن البقاع المقدسة في الحجاز، وهو التوجه الذي أكدته مراسلات المندوب السامي البريطاني في مصر مع الشريف حسين سنة 1915م، وكذلك اتفاق ديسمبر من نفس السنة مع ابن سعود. ويتبين من خلال تلك التفاهمات المتقاربة زمنيا مدى ما بلغه نفوذ بريطانيا في شبه الجزيرة العربية والحجاز خاصة وإدراك إدارتها الخارجية أهمية ذلك المجال واستشرافها لتحولاته المستقبلية التي ستجعل منه أبرز مناطق الشرق الأوسط، وهي رؤية جيوسراتيجية لم تعادلها رؤى بقية القوى الأوروبية آنذاك، وهو وضع مكنها من أن تكون لها اليد العليا في مفاوضات سايكس بيكو سنة 1916م. والحقيقة أن هذه الترتيبات القانونية كانت قد أنجزت في أجواء الاستعداد للحرب أو أثناءها وهي بالتالي قد ارتبطت بأهداف عسكرية أمنية استهدفت هدوء الحجاز وما حولها من البلاد العربية كي لا تشكل ضغوطا إضافية أثناء العمليات الحربية لجيوش الحلفاء في الشرق الأوسط.

وقد كانت بريطانيا تقدر أهمية مكانة الحجاز ودور الشريف حسين وإن مرحليا في تشكيل سياستها العربية منذ بداية القرن 20م. وكان موقفها من وضعية الشريف حسين السياسية واقعيًّا، ففضلًا عن رعايته للأماكن المقدسة واهتمامه بمواسم الحج، فقد رأت أنه يحكم الحجاز حكما ذاتيا بشكل كبير[38] وأن ولاءه للأتراك كان أدبيًّا ومراعاة لتقاليد التبعية الموروثة.

وقد أوضحت الالتزامات البريطانية مع الشريف حسين أن الحجاز وبقية شبه الجزيرة العربية جنوب الإقليم في اتفاقية سايكس بيكو ما عدا عدن حيث أن بريطانيا تعترف بها منطقة عربية مستقلة، ولكنها لم تلتزم بتأسيس بدولة مركزية أو بتشكيل فدرالية دول، كما إنها لم تلتزم بالاعتراف بسيادة الشريف حسين ما وراء حدود الحجاز. وفي ذات التصور عملت بريطانيا على إضعاف تبعية الأعيان العرب للعثمانيين وقطع الطريق أمام التحاقهم بمعسكر المحور (ألمانيا والنمسا والعثمانيين)، واعتبروا، من خلال ما تجمع لهم من معطيات استخباراتية منذ نهاية القرن 19م، أن أسبابهم لذلك كانت وجيهة ويجب أن تتوج مساعيهم بالنجاح، وذلك ما أوضحه مجرى الأحداث لاحقًا منذ 1916م.

لقد كان النفوذ التركي ضعيفًا في مختلف جهات شبه الجزيرة: فاليمن كان في اضطرابات وتمرد شبه دائمة، أما ابن سعود فقد أسرّ للعون البريطاني شكسبير بأن سكان شبه الجزيرة تترقب الفرصة الملائمة للتحرر من الحكم التركي[39]. عند اندلاع الحرب سنة 1914 كانت فرق الجيش التركي متكونة من أربعة فرق موزعة بين الحجاز وعسير واليمن، وكانت فرقتان منها وعددها 12 ألف جندي موزعة في الحجاز وعسير. وكانت بريطانيا قد اعتبرت الشريف حسين من حلفائها قبل أن تعلن السلطنة دعاء الجهاد، وقد بدأت اتصالها المباشر والرسمي، وإن كان سريًّا، مع الشريف حسين عن طريق ابنه عبد الله سنة 1912 بحجة تحسين رعاية الحجيج وتدفقهم، توالت الاتصالات التي أصبحت معلومة باسم مراسلات حسين/مكماهون. والملاحظ أن بريطانيا كانت مرتاحة لميلاد دولة

عربية برعايتها، معتبرة أنها ستساعدها في التصدي للمصالح الفرنسية المتنامية في الشرق الأوسط ويحمي مصالحها من أطماع روسيا الصاعدة بعد انتهاء الحرب الكبرى، لذلك سارعت في أنحاز المفاوضات مع الشريف حسين وحرصت على صياغة بنوده.

وفي الواقع فإن كلا الطرفين كان في حاجة إلى انجاز الاتفاق، فالحرب أدت إلى اضطراب اقتصاد شبه الجزيرة وعرقلة الملاحة في البحر الأحمر فضلًا عن الحصار البريطاني لموانئه العثمانية وفي مقدمتها ميناء جدة. لقد تضررت تجارة الحبوب التي كانت توفر للحجاز وبقية شبه الجزيرة حاجياته وخاصة من الحبوب التركية والمصرية، وفي ميدان الحج أفاد مبعوث الشريف حسين في أغسطس 1914م إلى الضابط البريطاني، بالمكتب العربي بالقاهرة سكرتير اللورد كتشنر والمشارك في المفاوضات مع الشريف حسين، رونالد ستورز(Ronald Storrs) بعدم استقبال الحجاز أي حجيج من المستعمرات البريطانية وخاصة من مصر والهند وجاوة في ذلك العام[40].

وكان من الأهداف الأساسية للسياسة البريطانية في شبه الجزيرة التصدي لتطور نفوذ القوى الأوروبية الأخرى في هذا المجال وخاصة فرنسا وألمانيا، عدم السماح للقوى المحلية العربية في الحجاز ونجد وعسير واليمن وحائل أن تسمح لها بالاندساس داخل علاقاتها الثنائية صلحًا أو توترًا، وتبقى بريطانيا الدولة الوحيدة التي تتمتع بالقيام بذلك الدور. ومن الأهداف الأخرى عمل بريطانيا على إنجاز معاهدات مع القوى المحلية في شبه الجزيرة العربية، باستثناء الحجاز التي أنجزت تعهداتها البريطانية، من أجل أن تضمن علاقات مستقرة وتدخلها المباشر فيما لو تعرضت تلك القوى لاعتداء خارجي أو لقيام احتراب داخلي فيما بينها[41].

أما فيما يتعلق بالحجاز فإن بريطانيا كانت تعمل أيضا على ادماجه في التعاقد الثنائي الذي انتهجته، والتأكيد على منع الشريف حسين بن على من الانحياز، مع أن وضع الحجاز الديني الدولي لا يتماشى مع منع أميره من ترتيب علاقات دولية غير بريطانية، إلا أن رؤية بريطانيا دفعت إلى جعل تلك العلاقات متركزة في الميدان الديني (الحج والزيارات الأخرى للمقدسات)، ومن ثم تضمن نفوذها شبه المطلق على الحجاز أيضًا. ولم يكن يشغل بريطانيا في هذا الميدان غير المنافسة الفرنسية، التي وإن تراجعت في اتجاه شمال افريقيا وغربها وجنوب شرق آسيا، فإنها ظلّت مصرّة على تطوير نفوذها في المشرق العربي. لقد حاولت الرؤية البريطانية أن تقنع فرنسا بضبط مشاريع توسيع نفوذها في الحجاز وتحدّد علاقاتها به في مستوى مسألة الحج. لقد عارضت بريطانيا تطوير فرنسا لعلاقاتها الاقتصادية وفي مقدمتها تأسيس مصرف فرنسي في جدة[42]. لقد عملت بريطانيا على تنفيذ سياستها العربية أثناء محادثات الحرب الكبرى خلال سنتي 1916 و1917م، وضمنت موقف فرنسا الإيجابي نحوها. وقد زعمت أنها تحبذ أن يكون الحجاز تحت حكم مستقل وأنها لا تمانع في وجود علاقات دولية له كما التزمت بعدم التدخل في شؤونه الداخلية، ويبدو أن هذا الموقف قد استندت إليها أثناء انهيار سلطة الشريف حسين أمام الهجوم السعودي منذ 1922م، رغم طلبه

المساعدة منها. ومع أن الحكومة البريطانية في الهند قد اعترضت على بعض جوانب هذه السياسة إلا أنها أكدت على ضرورة منع فرنسا وإيطاليا اقتناص فرصة ضعف ثم غياب الدولة العثمانية لتملأ فراغها المحتمل في الحجاز كما في بقية ولايات المشرق العربي. ومن خلال هذا العرض الموجز للخطوط الكبرى للسياسة البريطانية في الربع الأول من القرن 20م يتبين أن بريطانيا كانت تواجه مشكلتين أساسيتين، الأولى داخل شبه الجزيرة العربية وتعلقت بالتنافس المحموم بين الشريف حسين وابن سعود حول حكم البلاد والثانية مواجهة الأطماع الفرنسية بدرجة أساسية وبعدها الإيطالية في إمارات شبه الجزيرة وحملها على الاعتراف بالمصالح البريطانية في المنطقة أثناء مؤتمر السلم بباريس.

وفيما يتعلق بموضوع الخلافة فإن بريطانيا كانت تميل إلى نقل امتيازات الخلافة بتسميتها خارج السلطنة العثمانية نحو العرب بشرط قبول الرأي العام الإسلامي لذلك، على أن يتحقق الفصل بين السلطتين الدينية والمدنية السياسة، وهو محاولة لنقل الصورة البريطانية لبلاد العرب في هذا الميدان بما يمكن أن يحقق علمنة مجتمع شبه الجزيرة العربية الذي كانت تتقاسمه، باستثناء مدن الحجاز واليمن وبعض الجيوب الأخرى خارجه المذهبية، السنية بطرفيها الحنبلية والشافعية من جهة والقبلية الكاسحة من جهة أخرى.

ازدواجية الاستراتيجيات: فرنسا وبريطانيا بين تنافس الأعداء وتوافق الفرقاء حول المشرق العربي والعثمانيين:

بعد أن التحقت بريطانيا إثر مؤتمر برلين سنة 1878م بمنطق السياسة الفرنسية تجاه ممتلكات الدولة العثمانية، أقدمت على احتلال مصر سنة 1882م وكانت خطوة ثقيلة لا على فرنسا أو مصر أو العثمانيين فحسب، بل كانت خطورتها قد طالت البحر الأحمر وبلاد الحجاز من حيث مستقبله السياسي ودوره في تنظيم مواسم الحج من خلال ما ورثه من خبرة وتقاليد في هذا الميدان وبرعاية عثمانية ومصرية قبل الاحتلال. غير أن ذلك الحدث المفصلي في تاريخ المشرق العربي قد أثار الفرنسيين بشكل حاد فجاءت احتجاجاتهم أشدّ مما أبدته السلطنة من خلال التنديد الصحفي والاحتجاج الدبلوماسي، فكيف يمكن فهم الموقف الفرنسي وهي التي كانت قد حصلت في المؤتمر المذكور على موافقة ضمنية باحتلال تونس؟

كانت إحدى الرسائل التي وجهها مصطفى كامل في مقاله الموسوم «نتائج احتلال إنجلترا لمصر»[43] إلى المصريين أولا ثم إلى السياسيين الفرنسيين تستهدف جذب اهتمامهم لمخاطر ذلك الحدث لا على المصالح الفرنسية فحسب، بل على الحجاز والبحر الأحمر فضلًا عن حوض النيل. وهو يعتبر أن القوة التي تسيطر على مصر تنفتح أمامها لإفريقيا وقبل ذلك سوريا وفلسطين، وتلك القوة التي تستحوذ على تلك البلاد وعن طريق سيطرتها على موانئ البحر الأحمر مثل السويس والقصير وسواكن تتحول وبدون منازع سيدة هذا البحر وتشكل تهديدًا مباشرًا ودائمًا لميناء مدينة جدة وبواسطة المدافع الجديدة، التي

تطور مداها، ستفرض خضوع حجاج مكة المكرمة لمشيئتها[44]. وسواء بالنسبة للعثمانيين أو للفرنسيين أو للروس، الذين كانوا يعملون على تمكينهم من المرور عبر الدردنيل والبوسفور إلى البحر الأبيض المتوسط، فقد حول احتلال مصر المشرق العربي والبحر الأحمر إلى منطقة «انجليزية جدا» (overly English)، كما ضمن لبريطانيا سلامة الهند مستعمرتها الكبرى.

وفي سياق أسبقية بريطانيا في ذلك التنافس العلني حول المشرق العربي والبحر الأحمر فإن استكمال بريطانيا هيمنتها على قناة السويس، بعد شرائها أسهم مصر، وهي الممرّ الذي أصبح يمثل أكبر طريق تجاري بحري يربط العالمين الأوروبي والأسيوي ويمر قرب مناطق جاذبة بثرواتها وأماكنها المقدسة وحضاراتها كفلسطين والحجاز، يضع مباشرة مصالح كل من فرنسا وألمانيا وهولندا أمام تحديات جسيمة. وقد أصبحت بريطانيا قادرة بواسطة فرقها العسكرية في موانئ جزيرة بريم وسواكن والسويس قادرة على قطع الطريق البحري للحج مما يمكن أن يلحق باقتصاد الحجاز وأمنه أكبر الأضرار. لقد كان البحر الأحمر ملكية عثمانية مفتوحة أمام مختلف جنسيات المسلمين من القارات الثلاث، فتحول إلى ما يشبه البحيرة الإنجليزية التي تقدم خدماتها أولا إلى الأساطيل البريطانية.

لقد تحققت هذه الوضعية لبريطانيا بسبب تغيير مبادئ سياستها العثمانية التي ظلت طويلًا تعارض المساعي الفرنسية، في السيطرة على بعض أجزائها في انتظار الاجهاز النهائي عليها، حيث لم تكن تمثل خطرًا على حقيقة وجود الدولة العثمانية. لقد أصبحت خطوات بريطانيا في مصر والبحر الأحمر واليمن وبشكل أخص في الحجاز يتجاوز بقية المنافسين تهديدًا وعداءً للعثمانيين فيما بقي لها من وجود في تلك البلاد. لقد تجلت تلك السياسة التوسعية من خلال خطاباتها والتزاماتها القائمة على «المراوغة والوعود الكاذبة حول الخروج من مصر بعد تهدئة أوضاعها فضلًا عن تهديد رجال الدولة البريطانية السلطان ذاته، وهو ما يبين بكل وضوح أن بريطانيا هي أول أعداء الدولة العثمانية شراسةً»[45]. فهل كانت تلك السياسة ضامنة لسلامة الحجاز وبقاعه المقدسة وسلامة حجاجه وتواصل مواسمه؟ بالتأكيد لم تكن بريطانيا تعمل كما هو شأن فرنسا على وضع اليد مباشرة على هذا الإقليم، ولكنها كانت تسعى بكل وسائلها بما فيها العسكرية إلى بلوغ تبعية الحجاز لها مع تمتعه بإدارته الذاتية، وفي تحقيق ذلك سوف تسحب إحدى القواعد الأساسية لشرعية السلطان ودولته، وذلك ما سيتحقق كما سنرى لاحقًا مع حكم الشريف حسين.

«السياسة العثمانية» لمواجهة القوى الأوروبية في الحجاز:

لقد شهدت السياسة العثمانية تجاه الحجاز ولا سيما مع الحكم الحميدي ثم الاتحاديين، تحولات عميقة، كان من أهدافها تحقيق مركزية الحكم العثماني بهذه الولاية التي تبلورت مكانتها المهمة منذ النصف الثاني من القرن 19م للأوروبيين كما للعثمانيين. فالحجاز بلاد البقاع المقدسة مثّل القاعدة الرمزية لشرعية سلاطين بني عثمان لدى العالم السني، وكان أي اهتزاز لهذه القاعدة يمثل خطرًا غير محسوب العواقب ومن ثم كانت تبعيته المباشرة في قرن الصعوبات ذاك يعدّ الوضع

الأمثل لدى العثمانيين. ولكن المركزية كان لها سهم آخر يتوجه للنفوذ الأوروبي في الحجاز وبالتالي تمنح السلطة العثمانية إمكانية ترتيب علاقاتها بما ترضاه خاصة مع بريطانيا وفرنسا ذات النهم الاستعماري. لقد كان أبرز تلك التحولات السياسية التدخل العثماني بشكل أكثر مباشرة في مؤسسة الشرافة بمكة المكرمة ومحاولة مسكها زمام الصراع بين عائلات الأشراف المتنافسة.

ومن ناحية أخرى بلغت تلك التحولات مع الاتحاديين إلغاء امتيازات التي تمتع بها سكان الحجاز. فتقديرًا لمكانة الحجاز الدينية لدى المسلمين ولضعف موارده المحلية سنّ العثمانيون امتيازات الضرائب والتجنيد بينما أبقوا على أداء الجمارك الذي تعلق أساسًا بالتجار الأجانب الذين يحلون بموانئ الحجاز وخاصة جدة. وفي حقيقة الأمر فإن الأشراف فرضوا ضرائب غير مرتفعة على المواشي وعلى قوافل الحج[46]. وتعلّق الامتياز الثاني بالإعفاء من التجنيد لسكان مدن الحجاز وبواديها.

وقبل ذلك كان العثمانيون قد داهمتهم الخشية من كثرة تدفق الحجاج وخاصة منهم الهنود على الحجاز وامكانية استقرار الكثير منهم في مكة أو جدة رغم جهود ترحيلهم عقب انتهاء الموسم. ولئن لم ترتق أهداف السياسات العربية الأوروبية إلى التخطيط لاستعمار الحجاز كبقية الولايات العربية التي شهدت ذلك المصير، خشية انتفاضة العالم الإسلامي وليس العثمانيين وحدهم ضدّ ذلك وما سيؤججه ذلك العمل من كراهية للفرنسيين والبريطانيين، إلا أن تلك كانت تخطط لتحويل الحجاز إلى التبعية الوثيقة لها. لقد واجهت الإدارة العثمانية ذلك التدفق وما يرافقه من أخطار بفرضها عقوبات على كل من يصل إلى الحجاز دون جواز سفر تصل إلى 400 قرش على أن تتكفل القنصلية البريطانية بجدة استخراج الجوزات المطلوبة[47].

حينما اعتلى السلطان عبد الحميد الثاني عرش السلطنة سنة 1876م كانت الأوضاع العامة للإمبراطورية السياسية منها والمالية قد ازدادت تدهورًا، كما تقدم فيها تأثير القوى الأوروبية وحركتها الاستعمارية. وكان طابع الحكم المطلق الذي تمسك به السلطان قد سبب كثرا من المتاعب السياسية والاجتماعية، ويبدو أنه قد وجد في أفكار جمال الدين الأفغاني، الذي سبقه في بثها في إسطنبول خاصة، وأساسها الدعوة إلى تأسيس جامعة إسلامية تواجه الخطر الأوروبي الاستعماري مع تجديد الحياة الشرقية المادية واقتباس ما بلغته المجتمعات الغربية من تقدم في هذا الميدان. لقد وجد السلطان عبد الحميد الثاني في أفكار الأفغاني دعمًا لوضعه السياسي التقليدي أمام روح التحرر التي اكتسحت فئات واسعة من المجتمع التركي وخاصة الاسطنبولي، لذلك راهن على تلك الدعوة لتكريس الوازع الديني وإعادة نفوذ المؤسسة السلطانية لدى الرعايا المسلمين. وقد ذهب السلطان في هذا الاتجاه إلى حدّ العمل على تحويل السلطنة إلى «دولة خلافة» وهو خليفتها[48]، وإن كان ذلك في مستوى الدعاية السياسية فحسب، إذ رغم اعتماده سياسة التقشف والزهد وتشجيع التعليم الديني ورجاله وخاصة الوعاظ وتوزيع الصدقات واستمالة بعض أشراف مكة لهذا النهج السلطاني[49]، فإن مشروع الخلافة لم ير النور حقيقة.

لم تمنح الأحداث المتتالية والمزدحمة هذا المشروع السلطاني النجاح، فضغوطات القوى الأوروبية خاصة بعد التحاق ألمانيا بها وحركة رواد الإصلاح التركي التي تطورت إلى حركة الشباب التركي في القرن 20م، فضلا عن بروز تيارات النهضة العربية الفكرية ثم السياسية كانت من أبرز عوامل الإخفاق. عبر عناصر هذه اللوحة المختصرة يمكن القول إن السياسة العربية العثمانية منذ الربع الأخير من القرن 19م كانت تقودها الرغبة في إعادة التنظيم السياسي لولايات المشرق العربي سواء بإعادة تقسيم الولايات كما حصل في ولايات الشام التقليدية (حلب وسوريا) والعراق، بينما كان نصيب الحجاز دعم الوجود الإداري والعسكري التركي وذلك من أجل تحقيق العودة إلى مركزية الحكم العثماني وإبعاد خطر الحركات الدينية عنه وخاصة الوهابية والسنوسية.

وبالعودة إلى تاريخ الحجاز في هذه الفترة نتبين كما عرضنا في الفصل الأول أن أوضاعه الإدارية والسياسية قد اتسمت بما يلي:

- توتر الصراع الداخلي بين أمراء الأشراف على شرافة مكة المكرمة والتمتع بامتيازاتها المباشرة وغير المباشرة. وقد أضرّ ذلك الوضع بمكانة الشرافة وأضعفها أمام الوالي التركي وإدارته، فتراجعت صورة الحكم الذاتي في الحجاز لفائدة الإدارة العثمانية.
- توتر العلاقات بين الوالي العثماني وأعون إدارته وفرقه العسكرية مع معظم أعيان الحجاز وخاصة بعض شيوخ القبائل الكبيرة كحرب.
- بروز الحضور الأجنبي في الحجاز سواء من خلال دور القناصل الذين التحق بهم الهولنديون والروس وغيرهم، أو من خلال دور الأساطيل التجارية والحربية في البحر الأحمر وموانئه وخاصة السويس، وجدة، والحديدة، وعدن. وقد كانت سياسة عبد الحميد الثاني في الحجاز الرامية إلى تحجيم الدور السياسي والاجتماعي لأمراء مكة المكرمة مناخًا مناسبًا لتوسع الحضور الأجنبي في الحجاز.
- ازدياد تأثير الهنود في مواسم الحج بواسطة الدعم البريطاني بعد تحول الهند إلى مستعمرة بريطانية وكذا الشأن بالنسبة لتأثير مسلمي مستعمرات فرنسا وخاصة منهم الجزائريين.[50]

ولتغطية الأهداف البعيدة للسياسة الحميدية تجاه أشراف مكة ومكانة الحجاز لدى الرأي العام الإسلامي انتهج السلطان عبد الحميد الثاني سياسة خاصة بالحجاز ذات أبعاد «إصلاحية» كانت أهم ملامحها:

- إنشاء سكة الحجاز، وقد استغرق العمل به ببلوغه المدينة المنورة بين 1900 و1908م.
- الاهتمام بحالة الحرمين واصلاحها وحث أمير مكة المكرمة والوالي على مزيد العناية بالحجاج.
- رصد مزيد من الأموال لحماية طريق الحج من البدو.[51]

والحقيقة أن لهذ السياسة أكثر من هدف، فمن ناحية دعم مكانته لدى المسلمين بوصفه حامي حمى الحرمين ومن ثم دعم الرابطة الإسلامية وجذب انتباه شعوبها نحو فكرة الجامعة الإسلامية. ومن ناحية أخرى فإن سكة الحديد ستخدم أولا الأغراض العسكرية التركية في المنطقة كما ستنقل بشكل أكثر فعالية أنباء عناصر الاستخبارات التركية والأجنبية وكذا موقف أعيان الحجاز من السلطنة، وهو ما يحقق مزيدا من الرقابة وسرعة في التدخل حيث أصبح الطريق البري أفضل من البحر الذي كان يستغرق حوالي اثنتي عشر يوما بين ساحل الشام والحجاز بينما أصبح السفر برّا لا يستغرق أكثر من 4 أو 5 أيام. أما خدمة الحج ومواسمة فتأتي في مرتبة ثانية.

تطورت مؤسسة الشرافة في مكة المكرمة لتصبح المنافس الأول لممثلي النظام العثماني خلال النصف الأول من القرن 19م وما يليه. ففضلًا عن مسؤوليته الدينية ورعاية مواسم الحج كان نفوذ أمير مكة يعم معظم بوادي الحجاز وقبائله، بل توقره قبائل عربية أخرى خارج ذلك المجال. أما مداخيل تلك المؤسسة ففضلًا عن الصرة التي ترافق سنويًّا محمل مصر فإن التصرف في موارد أوقاف الحرمين في نواحي العالم الإسلامي يعود له إلى جانب الهدايا والهبات التي كان يقدمها وفود الحجاج سنويًّا[52]. لقد كسب أمير مكة مكانة سياسية غير هينة تتجاوز مكانة مختلف ولاة الدولة العثمانية في البلاد العربية باستثناء محمد علي في مصر، فهو يتبع مباشرة الصدارة العظمى كما قضى بروتوكول الدولة أن يكون أمير مكة بعد الصدر الأعظم ومحمد علي. وحتى عندما كانت الأوضاع تقضي بإبعاد أحد زعماء للإقامة في إسطنبول كما حصل مع الشريف حسين بن على وغيره، كان يلقى الاحترام والإقامة اللائقة بمقامه الرمزي.

كانت امتيازات الشرافة المادية والرمزية وراء الصراع المتواصل بين عائلات الأشراف وأجنحتها كآل بركات وبني زيد، إلا أنها لم تكن مجرد صراعات داخلية صرفه فالسياسة العثمانية في الإقليم كثيرًا ما كانت تندسّ في ذلك الصراع لتعديل موازين القوى لصالحها وإن بعزل أمير مكة كما حصل مع الشريف عبد الله بن محمد بن عون سنة 1877م أو عبد المطلب بن غالب سنة 1881م، ومنذ هذا التاريخ ظلّت إمارة مكة في بني عون حتى انتصار السعوديين وضم الحجاز سنة 1925م[53] . والملاحظ أن الحجاز كان في حالة تبعية للسلطنة العثمانية عبر مصر طوال العثماني الأول ولذلك كانت وضعيته الإدارية أقرب إلى الحكم الذاتي الذي ترسخت في ظله مؤسسة الشرافة، لكن العودة إلى الإدارة المباشرة في العهد العثماني الثاني أثار توترات سياسية مع تلك المؤسسة حيث تصاعد تنافسها مع الوالي العثماني وأعوانه منذ الربع الأخير من القرن 19م مع الشريف عبد المطلب بن غالب والشريف عون الرفيق، وتواصل الأمر حتى عهد الشريف حسين بن علي.

لقد عززت السلطة العثمانية مكانتها في الحجاز بتوسيع صلاحيات ولاتها ودعم فرق جندها، ولكنها حاولت الابتعاد عن تفجير الصراعات مع أمراء الأشراف والسماح لهم بإدارة ما يعود لهم من مسؤوليات في الحجاز، حتى وإن كان يشوبها الظلم والتجبر كقانون أبي نمى[54] أو سياسة عون

الرفيق مع الحجاج أو مع الأهالي، دون معارضة مباشرة. إلا أن العثمانيين كانوا يخشون فيما يبدو من ميل أمراء الأشراف إلى إحدى القوى الأوروبية، إذ هناك من برر اغتيال الشريف حسين بن محمد بن عون قبيل وصوله إلى جدة سنة 1880م بوجود علاقات سرية بينه وبين بريطانيا، كما كان أحد مبررات الوفد الذي سعى لعزل الشريف عبد المطلب بن غالب لدى السلطان عبد الحميد الثاني علاقته الجيدة لحدّ الصداقة مع الانجليز[55]، كما ظلت هذه الشبهات تقلق الإدارة العثمانية أثناء إمارة الشريف حسين بن على، والذي كانت له اتصالات بالبريطانيين عبر سفارتهم لما كان مقيمًا في إسطنبول[56]، والذي سعى لجعلها علاقات علنية للتعاون حول مشروعه السياسي.

مثلت إذًا مؤسسة الشرافة مجالًا مثيرًا للإدارة العثمانية المركزية في الحجاز، إذ لم تنته منها الصراعات المحلية فيما بين أمرائها أو مع الولاة العثمانيين من ناحية كما شابها اتهام التعاون مع القوى الأوروبية وخاصة بريطانيا، وهو الأمر الذي كان يزعج العثمانيين. لذلك كان تدخل السلطة العثمانية في مسؤوليات أمير الشرافة أو صاحبها متواترًا كلما رأت ذلك ضروريًّا لمصلحة أمن النظام بالحجاز والدولة، لقد تعدد عزل أمراء الشرافة ونفي البعض منهم أو تسمية المنفيين في اسطنبول لذلك المنصب، بما يؤكد أن السلطنة كانت تمسك بمصير ذلك المنصب الذي فقد إلى حدّ كبير تأثير ولاية مصر وسوريا في العهد العثماني الثاني كما فقد في رأي البعض جانبًا مهمًا من استقلاله الذاتي[57].

لقد دفعت هذه الظروف السياسية الجديدة أمراء أشراف الحجاز تدريجيًّا إلى توسيع معاملاتهم مع القوى الأجنبية وخاصة منها البريطانية والفرنسية وذلك مع محافظتهم على تلك التبعية الاسمية والمرنة للسلطان العثماني الذي لم تكن إدارته قادرة على مواجهة الحضور الأجنبي في الحجاز كما في مختلف ولايات المشرق. لقد ضمنت تلك القوى امتيازات تمتع جالياتها فضلًا عن حرية التنقل في تلك الولايات بالإعفاء من الضرائب وتجارها من رسوم الجمارك وخضوعها للقضاء القنصلي دون غيره وبالتالي فإنهم، ودون اعتبار التجاوزات، لم يخضعوا للقوانين العثمانية رسميًّا. وفي ظلّ تلك الظروف واجهت بريطانيا فكرة الجامعة الإسلامية عند العثمانيين ولاحقًا النداء إلى الجهاد الذي اقترحه الألمان على السلطان بينما كانت بريطانيا إحدى الدول التي ستعلن موافقتها الشريف حسين فيما لو أعلن الخلافة في الحجاز.

والجدير بالملاحظة أن علاقة الأمراء الاشراف ورغم تبعيتهم البائنة للسلطنة فإن بعض تحركاتهم كانت تخترق تلك العلاقة التقليدية التي كانت تخضع للرقابة العثمانية العلنية والسرية. فالشريف عبد الله ابن محمد كان يتصل بالفرنسيين بهدف مساعدته ودعوتهم للاستثمار في بعض المشاريع التي يمكن أن تفيد المجتمع الحجازي، ومع أن ذلك المسعى لم يسفر عن نتائج ملموسة إلا أن علاقة فرنسا بالأشراف ظلّت مسترسلة حتى الشريف حسين بن علي، الشيء الذي كان يقلق الإدارة البريطانية في مصر والتي كانت ترسل بعض عيونها من حين لآخر لاستجلاء الأمر. وفي هذا الشأن

ومع الحذر مما ورد على لسان بعض قناصل فرنسا حول وضع النظام في الحجاز، فإن مختلف فئات المجتمع الحجازي وخاصة المجتمع البدوي كان أكثر انقيادًا لأمراء الأشراف وخاصة منهم الشريف حسين، وكان ذلك أحد مؤشرات العداء لأعوان الإدارة التركية وضباطها.

أما إذا عدنا إلى حقيقة انعكاسات إنشاء قناة السويس وتشغيلها فقد كانت متشعبة ومتعددة، ومما لاشك فيه أنها أثرت على علاقة السلطنة بولايتها الحجاز. وكان أول مظاهرها أن وجدت الدولة العثمانية نفسها على هامش ذلك الإنجاز رغم وجوده في أهم ولاياتها، فلاهي ساهمت في تمويل المشروع ولا في إنجازه العملي ولا في ملكية جزء من أسهمه، وحتى حصة مصر اضطرت لبيعها لبريطانيا سنة 1875 جراء أزمتها المالية، وبالتالي كانت السياسات الأوروبية حول القناة تهمش المصالح العثمانية كما تبيّن في المباحثات الدولية سنة 1885م حول تنظيم الملاحة وحقوق مرور السفن في القناة. إلا أن إدارة عبد الحميد الثاني ناورت كثيرا من أجل الحصول على بعض الامتيازات. وقد تركزت مطالب العثمانيين على ما يلي:

- حرية مرور السفن العثمانية في القناة وإعفائها من القيود العسكرية والرقابة وخاصة فيما يتعلق بنقل جنودها للدفاع عن الحجاز واليمن.
- التمسك بالوضع التاريخي لمصر على أنها ولاية عثمانية، أما الوجود البريطاني فهو مؤقت وليس له القاعدة القانونية الساندة.
- تمثيل حكومتي السلطان ومصر في اللجنة القنصلية الأوروبية التي تتولى الاشراف على سير الملاحة وضبط الامتيازات في القناة[58].

ولئن كان وضع الدولة العثمانية في هذه المسألة بمثابة «الأيتام على موائد اللئام»، فقد حققت بعض الخدمات المفيدة من القناة وخاصة في مجال نقل جنودها إلى الحجاز واليمن وسرعة انتقال الأخبار والمراسلات والزوار بين إسطنبول والحجاز. لقد كانت الطرق البرية الطويلة عبر الشام وصحاري شمال الجزيرة مسالك النقل التقليدية، وقوافلها الضخمة ومستلزمات أمنها ومؤنها ثقيلة التكلفة وبطيئة الحركة، فالخبر أو نقل فرق الجند كانت تحتاج أشهرًا لبلوغ الحجاز بينما قلص النقل عبر القناة ذلك إلى أسابيع محدودة (معدل ثلاثة أسابيع). ولقد استثمرت إدارة السلطان عبد الحميد الثاني تلك الظروف الجديدة لتزيد من تدخلها في ولاية الحجاز ودعم أعونها الإدارية على حساب إمارة الشرافة حتى بداية عصر الشريف حسين.

أما داخليًا فقد تكاثرت مشاغل الإمبراطورية سواء منها السياسية وبروز الصراع العلني بين دعاة التجديد والرافضين لذلك مما منح القوى الأوروبية وخاصة فرنسا وبريطانيا وروسيا وألمانيا فرص التدخل المباشر في ذلك، كما انكشف صراع تلك الدول حول تنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبرى التي عزمت الإمبراطورية على انجازها مثل مواصلة تحديث الجيش العثماني وإنشاء سكة حديد بغداد،

التي حصل على امتيازها قيوم الثاني حاكم ألمانيا أثناء زيارته للسلطنة سنة 1898م، فضلًا عن تطوير بعض الموانئ. وفي تلك الأثناء تكثف توسع الصراع الأوروبي حول بقية ولايات الإمبراطورية مما حدّ من قدرة العثمانيين على المتابعة الدقيقة لشؤون تلك الولايات وفي مقدمتها الحجاز، ولعل ذلك الميل العثماني نحو ألمانيا

واعتمادها الإصلاح العسكري وتنفيذ بعض مشاريعها والاقتراض المالي، كان من أجل الحدّ من هيمنة النفوذ البريطاني والفرنسي في الأسواق العثمانية ولدى نخبها الفكرية والسياسية التي أصبحت منذ الربع الأخير من القرن 19م منافسة حقًا لنمط الحكم السلطاني وتواصله، فضلًا عن أن السلطان عبد الحميد الثاني كانت تخامره الشكوك حول سياسة بريطانيا العثمانية، لا سيما إثر احتلالها مصر، ولربما بلغه أنه من بين مشاريعها الحجازية مساندة بروز نظام خلافة عربية إسلامية برئاسة أحد أمراء الأشراف عندما تصبح الفرصة سانحة. ويتجلّى ذلك الهاجس في ازدياد اهتمام الإمبراطورية بأمن الحجاز ودعم فرقها العسكرية به وتعزيز الوالي التركي وأعوانه بما حقق لها تبعية الحجاز بدرجة كبرى على حساب حكمه الذاتي الذي عرف به قبل القرن 20م.

ولكي نتجاوز صور الوهن الاقتصادية والسياسية نستعرض بعض أحداث العمليات العسكرية في منطقة الحجاز واليمن بين سنتي -1906 1908م، وهي صور شديدة التعبير عن صعوبات الإمبراطورية في هذا الإقليم. خسر الجنرال فايز باشا سنة 1906م مواجهته أمام الإمام محمد بن يحيى وانسحب من صنعاء بعد تكبده خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد. وقد نقلت الصحافة الأوروبية تلك الأنباء مما دعا السلطان إلى تكليف السفير العثماني في باريس منير باشا إلى تكذيب تلك الأنباء الصادمة[59]. وفي عسير والمخلاف السليماني خسرت الفرق التركية بقيادة الجنرال يوسف باشا المعارك سنة 1906م، وفي السنة الموالية تكبد الجنرال خسارة 7 فرق من جملة 12 فرقة وانسحب إلى القنفدة[60]. أنهكت تلك المواجهات العسكرية الفرق التركية دون حتى سنة 1908م دون نتائج حاسمة، وهي من الأحداث التي أثارت سخط الأتراك في إسطنبول وساهمت في ثورة الشباب التركي. أما سياسيًا فقد أسس الفرنسي أوجان يونغ مع نجيب عزوري في باريس سنة 1907م مجلة الاستقلال التي نشرت في نفس السنة رأي عضو الجمعية الملكية لأسيا الوسطى بلندن أرشيبالد دوون (Archibald Dunn) حول الاستقلال العربي[61].

هل تمكنت حكومة الشباب التركي من تهدئة الأوضاع في المنطقة العربية؟ كانت الحجاز المنطقة الوحيدة التي بدت هادئة بينما تمكنت الحركة السعودية حتى 1910م من السيطرة على معظم وسط شبه الجزيرة. وقد أقلق هذا الوضع الباب العالي بشدة فأبرق لوالي دمشق يطلب منه تكوين فرق من الدروز ورجال قبائل بادية الشام لمواجهة حركة ابن سعود، لكن تلك العناصر تهرّبت من المهمة بما يحيل على أن الأوامر التركية لم تعد مطاعة كأيام المجد الامبراطوري. وكان الخيار لمواجهة تلك الوضعية سنة 1913م على شريف مكة لكنه طلب 100 ألف جنيه لإعداد

الحملة وهو ما لم تكن خزينة الدولة قادرة على توفيره[62]. وقد زادت هزائم الحرب التركية الإيطالية في إيالة طرابلس سنة -1911 1912م والحرب في البلقان سنة 1912-1913م الأوضاع المالية والعسكرية للأتراك تدهورًا وصورة الإمبراطورية تلطيخًا لدى العرب خصوصًا. أما الهدوء الحجازي فلم يكن غير الحالة التي تسبق العاصفة، إذ كان الشريف حسين وحلفائه وخاصة الانجليز يرتبون حدث «تأسيس المملكة العربية واستقلالها».

إن المتفحص للحقبة الأخيرة من تاريخ العثمانيين يتوقف عند تواضع نتائج محاولات التصدي للقوى الأوروبية لا سيما في المشرق العربي. فلا الدعوة إلى الجامعة الإسلامية التي نادى بها الأفغاني ونشرت مبادئها عدة صحف في مقدمتها مجلة المنار المصرية أتت أكلها وأوقفت على الأقل النهم الاستعماري الذي كان يهدد التوابع العربية للدولة العثمانية. ولا التلويح بالعودة إلى نظام الخلافة «الحقيقي» قد أعطى للإمبراطورية تعزيزا وفاعلية تجاه مخططات الاستيلاء الأوروبية. ولا مشاريع التحديث وخاصة في ميادين النقل والاستثمار المالي والإصلاح العسكري على النمط الألماني خاصة كانت له النتائج المرتقبة لنهضة الإمبراطورية ومجتمعات المشرق العربي. لقد سمحت تلك الظروف للنخب العربية في سوريا والحجاز بضرورة التفكير في مستقبل بلادهم السياسي، ومن ثم برزت آمال تشكيل وحدات سياسية عربية كان أبرز من قادها الشريف حسين في الحجاز ورواد النهضة العربية في دمشق وبيروت.

حضور روسي ضعيف المنافسة في الحجاز لكنه متيقظ لأدوار المنافسين الأوروبيين:

افتتحت روسيا القيصرية قنصليتها في ولاية الحجاز سنة 1890م، وقد تميزت الدبلوماسية الروسية في هذه المرحلة بالترابط الوثيق بين الغايات السياسية والقيم الدينية، ولذلك لم يكن من السهل على قيادة وزارة الخارجية الروسية آنذاك اختيار تعيين أو عدم تعيين مسلم في منصب القنصل بمدينة الحجاز الرئيسية جدة[63]. وقد كان المحامي شاه مراد ميرازوفيتش ابراهيموف[64] (Shahimurad Mirasovich Ibrahimov) أول رئيس للبعثة الروسية القنصلية في الحجاز، ولكن الحظ لم يحالفه.

وقبل وفاته تلقى ابراهيموف «تعليمات سرية» من مصالح السفارة العليا للإمبراطورية الروسية في اسطنبول في 13 مايو 1891م، تضمنت تحديد الأهداف والمهام المسندة إلى القنصلية الجديدة. ومما جاء في تلك التعليمات أن الغرض من إنشاء القنصلية كان «بشكل أساسي حماية حجاجنا، الذين يذهبون لزيارة المزارات الإسلامية في مكة والمدينة كل عام». كما تم تكليف القنصلية بواجب مراقبة الحجاج وحمايتهم من تأثير «المتعصبين عديمي الضمير»، مع إيلاء اهتمام خاص للرعايا الروس، الذين أقاموا بعد الحج في الجزيرة العربية وانخرطوا في «سرقة المواطنين»[65].

إلا أن غايات الإمبراطورية الروسية كانت تتجاوز تلك التعليمات الضيقة، فقد كلّفت قنصليتها

بتوسع رعايتها إلى رعايا أسيا الوسطى، وهم أساسًا من المسلمين، الذين كانت معاملاتهم واحتياجاتهم ترتبط بروسيا، بما يحيل على استثمارها في تلك العلاقات التاريخية وحماية أصحابها من تأثير القوى الأوروبية من ناحية ومعرفة نيات وخطوات الامبراطورية العثمانية في استمالتهم إلى دعايتها حول الجامعة الإسلامية التي كانت أحد هواجس السلطنة آنذاك. كما اهتمت السفارة العليا بإسطنبول بمراقبة أولئك الأسيويين الذين انتقلوا إلى ولاية الحجاز، لأسباب سياسية وأولئك الذين يشتبه في تورطهم في أعمال غير ودية ضد روسيا بدعم من عدوها القديم، تركيا. إذ اعتبرت أن تأثيراتهم على الحجاج خلال موسم الحج قد يؤثر بشكل مباشر على مصالح السلطات الروسية في البلاد العربية، لذلك كان من اهتمامات الدولة الروسية آنذاك، معرفة تأثير زيارة البقاع المقدسة على حياة زوارها الروس. وفي جانب أخر كان الروس، منذ أن شارف القرن 19م على نهايته، منتبهين إلى عبد الحميد الثاني ومسألة الخلافة، وكان على قنصلهم بجدة أن يستوضح عن مدى أهمية وجدية تلقب السلطان العثماني بلقب الخلافة من جهة، وإلى أي مدى يمكن أن يحظى باحترام مسلمين من غير رعايا سلطنته يقيمون في بلاد وبيئات أخرى من جهة ثانية، ثم ما هي بعض تفاعلات أولئك المسلمين مع وضع السلطان السياسي كحاكم دولة تابعة للقوى الأوروبية.

فما هي دلالات هذه المهام القنصلية الروسية في جدة؟ تحيل تلك الانشغالات والمهام التي كلّفت بها القنصلية على أن روسيا كانت منشغلة بدعوى عبد الحميد الثاني لإعادة مكانة الخلافة وتمثيله لها بهدف تحفيز الشعوب الإسلامية على مواجهة التمدد الاستعماري فيما تبقّى من الممتلكات العثمانية، وحيث أن جماعات إسلامية متعددة تقطن جنوب الإمبراطورية القيصرية وأخرى تنتشر خارجها لكنها تخضع لنفوذها أن كثيرًا أو قليلا فهي عرضة لتلك الدعوى الحميدية وقد يستجيب البعض منها لدعايتها. أما مسألة الحج فقد اعتبرتها روسيا جانبا من علاقاتها الدبلوماسية مع العثمانيين لا يتوجب السهو عن مراقبته، فقد كان لديهم احتمال إثارة العثمانيين النعرات الطائفية وتعزيزها بين مسلمي امبراطوريتهم، وقد تنجح تلك السياسة وتثير قلقًا داخليًا لحكومة القيصر حيث فشلت الجيوش العثمانية في ذلك. لقد كان ضمان ولاء السكان المسلمين في روسيا لسلطة حكومة القيصر في فترة صعبة في بداية القرن 20م من انشغالات جميع الإدارات المسؤولة عن القضايا الإسلامية في الإمبراطورية الروسية.

في هذا السياق المتميز بتشعب العلاقات الدولية ومصالح القوى الأوروبية في بلاد العرب مع بداية القرن 20م، وليس من باب الصدفة، أن كلفت القنصلية في جدة فضلًا عن مهامها المذكورة أعلاه ببلورة صورة مفيدة عن «إجمالي قوة السلطان في الجزيرة العربية وفي الأراضي المجاورة لها»[66].

تجدر الإشارة إلى أن ملف السياسة البريطانية في شرق المتوسط قد استحوذ على اهتمام روسيا، فمنذ القرن التاسع عشر، كان الشرق الأوسط في نظر حكومات القيصر أولاً وقبل كل شيء قضية مرتبطة باللعبة الكبرى بين الإمبريالية الروسية والبريطانية. فبينما اتبع الروس سياسة توسعية تجاه

البحار الدافئة، سعى البريطانيون إلى إقامة حاجز واقي حول الهند البريطانية من خلال إنشاء مناطق نفوذ في إيران وأفغانستان ثم المنطقة العربية والبحر الأحمر. وفي بداية القرن العشرين شهدت تلك المنطقة إعادة صياغة لعلاقاتها مع روسيا، فحول بلاد فارس وقعت الاتفاقية الأنجلو-روسية في 31 أغسطس 1907م، والتي سوت خلافات المصالح بين القوتين المتنافستين في آسيا، وتم تقسيم البلاد الإيرانية إلى ثلاث مناطق: الأولى في الشمال تحت النفوذ الروسي، والثانية في الجنوب تحت النفوذ البريطاني وشملت الثالثة محايدة وهي منطقة طهران[67].

وبالإضافة إلى التعرف على قوة الأوضاع التركية في الحجاز، فإن روسيا كانت تتابع السياسة البريطانية وأساليبها لدعم نفوذها في الحجاز، لذلك وجهت القائم بأعمال قنصليتها مخايل نيكولسكي (Mkhail E. Nikolsky) للاهتمام بـ «السياسة التي تتبعها إنجلترا في هذا الاقليم»، من خلال ما عرضه بيان السفارة العليا في موسكو عن استغلال بريطانيا موسم الحج كوسيلة للتقارب بين رعاياها المسلمين ـ الهنود ـ والعرب، حيث كانت تسعى، من خلال ذلك الجمع المعتبر إلى تحقيق الدعم لموقعها في الحجاز، وبالتالي إخضاع الأماكن المقدسة لنفوذها وتبعيتها. لهذا فإن روسيا لم تكن مرتاحة وأنه « لا يمكنها تحمل مثل هذه الزيادة في أهمية إنجلترا في جميع أنحاء العالم الإسلامي وفي الشرق بشكل عام»[68]، لكن روسيا كانت تعلم، بخلاف فرنسا، أنها غير قادرة على تحدي بريطانيا في الحجاز، بل تعتبره أمر غير واقعي بعد ترسخت مصالح هذه الأخيرة في الإقليم وتجاوز وجود قنصليتها تأسيس القنصلية الروسية ما يزيد عن النصف قرن[69]، لكنها كانت تعتبر أن إعاقة نمو النفوذ البريطاني أمر ممكن للدبلوماسية الروسية.

لقد بدأت ملامح السياسة «الإسلامية» الروسية تتبلور في نطاق تطور علاقاتها الدولية وخاصة مع العثمانيين والفرنسيين والبريطانيين، وكان من قواعد تلك السياسة النظر بإيجابية للإسلام والاعلان عن رغبة الدولة الروسية في الحفاظ على مؤسسات العالم الإسلامي السياسية والثقافية التي ظلت تلائم حاجياته. كما كان كسب ثقة السلطان العثماني هدفًا آخر لتلك السياسة، وإن كان الأمر صعب المنال بعد تلك الحروب الدامية بين الامبراطوريتين. على أنه من الصعب توقع نجاح ذلك المسعى الروسي لتغيير طبيعة العلاقات مع إسطنبول التي سادتها العداوة والريبة لقرون. لكن يبدو أن روسيا رأت في التركيز على حماية هوية النظام الحجازي الحاكم (التركي) من محاولات إنجلترا لتغييره قد يجد لدى النخب المحلية وجزء كبير من السكان الاقليم الارتياح مما يشكل للدبلوماسية الروسية دعمًا ثمينًا.

والملاحظ أن القنصلية الروسية في جدة التي كانت تتبع، كما هو شأن بقية القنصليات الأوروبية، تعليمات الخارجية الروسية، كان مركز اهتمامها النفوذ البريطانية في الحجاز ولا يمكن أن يكون ذلك الاهتمام الروسي في معزل عن العلاقات الدبلوماسية العامة بين الدولتين وموقف بريطانيا المعارض لرغبات الروس في بلوغ المتوسط الشرقي عبر المضائق التركية من جهة ومنافستها الشديدة نفوذ

الروس في بلاد فارس خشية بلوغهم الهند عبر مسالك وسط القارة الأسيوية أو عبر الخليج الذي كانت بريطانيا قد رسّخت فيه علاقاتها ومصالحها التجارية والعسكرية قبل نهاية القرن 19م. في ذلك السياق المليء بتضارب المصالح أصبحت روسيا ترى أنه ليس هناك من شك في أن إنجلترا تطمع في الحجاز أيضًا وتعتبر أن لديها طرقا عديدة للسيطرة على هذه المنطقة. وقد هيأت ذلك في نظر القنصل الروسي، فمن الجنوب يمكنها التدخل من «خلال انتشار الانتفاضة اليمنية، وفي الوسط يمكنها إثارة الجماعات الساخطة في الحجاز على الأتراك، وربما حتى من الشمال «. وحتى في حالة هجوم البدو على محمل القافلة المصرية الذي سبق للقنصلية أن أبلغت سان بطرسبرغ وردود الفعل البطيئة للسلطات التركية عليه، كانت هناك آثار لمكائد بريطانية، يُفترض أن تعتبر كسبب للتدخل في ذلك الحدث[70].

وفي هذا السياق يلخص القنصل الروسي بجدة موقف بلاده من الوجود البريطاني في الحجاز مبينا التحديات الكبرى إذا ما تمكنت بريطانيا فعلا من الهيمنة الشاملة على المنطقة، ولأهمية ذلك نورد ما قاله القنصل: «وهل لدينا أي سبب يدفعنا إلى معارضة استيلاء الإنجليز على هذه المنطقة بوجه خاص، ما عدا التردد العام في السماح لهم بممارسة سياسة الغزو؟ ما هي مصالحنا في الحجاز؟ تجارية؟ ماذا؟ تجارة الكيروسين الضعيفة ولا شيء غير ذلك، على الرغم من أنهم قد يحصلون على سكرنا ودقيقنا وأخشابنا. أما من الناحية السياسية، فلا شك أن الحجاز ذو أهمية كبيرة بالنسبة لنا، ولا يمكن أن نكون غير مبالين بمصيره في المستقبل، إذ يأتيه كل عام ما يصل إلى عشرة آلاف شخص من الذين يؤدون فريضة الحج، ومعظمهم من أواسط آسيا للعبادة. وإذا كانت هناك الآن دلائل قوية تشير إلى أن الحجاج، من وجهة نظر سياسية، لا يستفيدون إلا القليل من خير الحج، فإن كل الدعايات الضارة ستزداد حتماً في ظل حكم الإنجليز. ولكن من الصعب أن نتمكن من حماية الحجاز من هجمات الإنكليز عندما سيحدث ما سيحدث. في سنة أو في نصف قرن - أمر يستحيل الجزم به، ولكن من المحتمل أن يكون من المستحيل منع سقوط أرض الحجاز المقدسة في أيدي الإنجليز»[71].

والراجح أن روسيا كانت تنظر بعين القلق المتواصل لدور بريطانيا في الحجاز، ولا يمكن فهم ذلك إلا إذا استحضرنا حالة الريبة المتبادلة بين الدولتين حول مستقبل العثمانيين وكيفية تفكيك امبراطوريتهم التي كانت وحدة ما تبقّى منها حتى الربع الأخير من القرن 19م تلقى الدعم السياسي البريطاني الذي كان يغطّي المصالح وترتيبات النفوذ. وهذا الوضع شجع العون القنصلي الروسي على استمراراً إبلاغه وزارة الخارجية عن تنامي نفوذ بريطانيا العظمى في الحجاز، فقد أعرب مثلًا في تقريره بعنوان «سري للغاية» بتاريخ 9 يوليو 1906م عن سخطه على المقال الذي نشر في مجلة «نيوتايم» حول هذا الموضوع، والذي جاء فيه أن روسيا قد تلقت نصيحة بإبرام معاهدة مع تركيا لضمان حرمة المدن الإسلامية المقدسة. وقد علّق نيكولسكي بلغته المجازية والساخرة أحيانا بقوله: «حسناً، ما الذي يمكن أن يقدمه التحالف مع تركيا، والتي يعود الفضل

في وجودها فقط إلى المسألة الشرقية؟ لنفترض أننا تحالفنا مع تركيا، وبعد فترة وجيزة قامت ثورة عربية. فإذا أيدتهم (العرب) إنجلترا علناً، فهل نجرؤ على خوض الحرب معها حتى بالتحالف مع تركيا؟ وفي مكان آخر ربما تكون إنجلترا ضعيفة أمامنا، ولكن يستحيل علينا أن ننافسها في الجزيرة العربية، ومن النادر أن يصل جيش كبير إلى جزيرة العرب عن طريق البر، ولن تسمح إنجلترا بذلك عن طريق البحر»[72]. وحتى إذا أبرمت روسيا تحالفها مع تركيا فلن يكون ذلك في نظر العون القنصلي مجديًّا، إذ أن بريطانيا لن تتدخل في الصراع علناً، بل ستدعم الانتفاضة سراً، كما فعلت في اليمن آنذاك.

وما يبدو ذو أهمية هنا هو السيناريو الافتراضي الذي أشار إليه العون الروسي والذي لا يمكن أن يكون قد فكر فيه دون مؤشرات حقيقية على أرض الواقع. فهو يفترض عمّا سيحدث لو أرسلت روسيا قواتها إلى الحجاز وفقاً للاتفاق مع تركيا فهل يستطيع الباب العالي منع التدخل العسكري البريطاني في شبه الجزيرة، وهل ستبقى القوى الأوروبية الأخرى محايدة عسكريا؟ لينهي افتراضه عمّا ستحصل عليه روسيا في الحجاز: «ربما يتبقى لنا عظمة واحدة بالنظر إلى وضعنا الحالي»، وبالتالي لا فائدة في نظره من التحالف مع تركيا للحفاظ على الحجاز، فبدون حماية قوية، يشعر بقوتها البدو لا يمكن تصور نظام ناجح في الحجاز. وفي تقديره النهائي فإن الوضع في الحجاز لا يجب أن يعالج باستعراض القوة العسكرية للقوى المتنافسة حوله وحول المنطقة عمومًا وتدخلها المباشر، بل في عدم التدخل العسكري. وعندئذ سيطرد العرب الأتراك من بلادهم، لاسيما وأن الإدارة التركية كانت تأخذ منهم بطريقة أو بأخرى أكثر من نصف دخلهم من الحجاج.

يبدو جليًّا، أنه قبل عشر سنوات من قيام الثورة العربية، يستحضر العون القنصلي إمكانية قيامها، مما يحيل على أن فكرتها كانت تختمر في مستوى الاحتمال وإن داخل استراتيجيات القوى المتنافسة في الحجاز ولم تكن مجرد فعل أُعدّ في سنوات قليلة قبل الحرب الكبرى كما توحي به الرواية البريطانية. كما تعتبر هذه إشارة إلى الثورة وجود بعض المؤشرات عن ظروف قيامها لدى هذا العون القنصلي شبه المتأكد من حدوثها.

ويبدو أن صعوبة التحدي لبريطانيا في الحجاز دفع بعض القناصل إلى التفكير في مفاوضتها على تمتع روسيا بمناطق أخرى بدل مصادمتها في الحجاز الذي كانت خيوط بريطانيا قد لفت رقبته بعناية[73]. لقد كان مستقبل الحجاز يشغل الدبلوماسية الروسية قبل الحرب الكبرى، وقد أبلغت السفارة العليا بالعاصمة الروسية التي تشرف مباشرة على النشاط القنصلي ابتزاز السلطات المحلية التركية في الحجاز للرعايا الروس ومنعهم من التجول بحرية في المدينة المنورة، لكن السفارة اعترفت بأن روسيا لم يكن في وسعها أن تؤثر في مجريات الأمور في الحجاز، كما أن تركيا التي يمكن أن يحتج لديها أصبحت نفسها ضعيفة التأثير هناك. ويعزو البعض من الروس ذلك الوضع إلى عدم وجود اتفاقية بريطانية روسية يمكن أن تسوى من خلالها شؤون الرعايا الروس في الحجاز. كما حدث

وأن تشكى القائم بالشؤون القنصلية الروسية من تمييز القائم مقام التركي لبريطانيا، فقد كان يأذن مثلا برفع أعلامها حيث يجب أن تكون بينما يتغاضى عن معاملة روسيا بالمثل بما يؤكد مكانة الانجليز الفضلى في جدة.

ويجدر التأكيد على أن الأرشيف السياسي الروسي حول الحجاز يوفر معطيات، لاسيما فيما يخص الحج والإدارة العثمانية، على غاية من الأهمية. ففي إحدى تقارير سنة 1905م ترد المعطيات التالية حول الحجاز:» لقد أكدت العديد من الوقائع استنتاج الدبلوماسي (نيكولسكي) بأن نفوذ الباب العالي في هذه الولاية النائية كان أضعف من المناطق الأخرى من الإمبراطورية التي كانت تُدار من اسطنبول. أما فيما تعلق بدور القوى الأخرى فقد ذكر ذات القنصل أن «من بين القوى الأخرى التي لها مصالح هنا (جدة)، بخلافنا نحن وإنجلترا، لا تزال هناك فرنسا (ما يصل إلى 5000 حاج) وهولندا (7000 - 8000 حاج). وتشارك النمسا أيضًا، على الرغم من أن عدد البوسنيين الذين يأتون إلى هنا كل عام يتراوح بين 500 و1000 حاج فقط. ويأتي في المتوسط من 2000 إلى 3000 شخص من بلاد فارس»[74].

أما الوضع الاجتماعي وخاصة لبدو الحجاز في ذات السنة فيعتبره القائم بشؤون القنصلية نيكولسكي على درجة من عدم الاستقرار وأن الأرض في الحجاز كانت مهيأة بالفعل «لكل أنواع الاضطرابات والقلاقل». فالبدو الذين كانوا مسلحين تسليحًا جيدًا، «كانوا مستائين من كل من الوالي والشريف لابتزازهم وقمعهم؛ ولم يكن أهل المدينة أقل استياءً». ولئن كانت بعض التقديرات مبالغ فيها، فإن الباحث يمكن له أن يستأنس بالمعتدل منها خاصة في موضوع علاقة الحجاز بالأتراك الحاكمين في الولاية[75]. وتماشيًا مع طبيعة الاستراتيجية الروسية التقليدية تجاه الدولة العثمانية فإن روسيا ظلت تعتبر أنه ليس من مصلحتها أن يعود الوئام التام بين العرب والأتراك في الحجاز، وأن فائدتها في استمرار الفوضى التي يمكن أن تضعف تركيا. ومن ناحية أخرى ترى روسيا أن إن وجود إمارة الأشراف ضمانة لعدم ضعف الخلاف والبغضاء بين الأتراك والعرب؛ بل إن وجود تلك الإمارة في حد ذاته هو بمثابة ردّ دائم وإن بشكل خفي على قوة الأتراك العلمانية التي استهانت الخلافة لقرون طويلة. لقد كان شريف مكة في نظر روسيا ووفقًا لسياسة الباب العالي أميراً حاكما لمكة، وهو الرئيس الروحي للجماعة الإسلامية ونائباً عن الحجاز بأسره. ولذلك عندما سرت بعض الشائعات حول احتمال إلغاء مؤسسة الإمارة من قبل الحكومة التركية لتصاعد منافستها لأعوان الإدارة التركية، اعتبرت روسيا، على لسان نائبها في جدة، أن إلغاء «حكم الأشراف في الحجاز لا يفيدنا في شيء»[76]. ويمكن القول أن روسيا كانت تعتبر أن سلامة مؤسسة الأشراف، ودون الأخذ بعين الاعتبار مسؤوليتها عن الحج، يمثل أحد قواعد الاستقرار في الحجاز، ذلك أن إنجلترا لن تعدم أن تستفيد من الاضطراب والتوتر السياسي بين القوى المحلية في الحجاز بذريعة أو بأخرى، مستغلة ربما استرجاع حقوق مصر المنتهكة التي قد عاني حجاجها من غيابها المؤقت.

لقد حافظت هذه الرؤية الدبلوماسية الروسية على استمراها طويلًا، ومع أن المشرق العربي شهد أحداثا سياسية واقتصادية متنوعة ارتبطت بتصاعد التنافس القوى الكبرى حوله فإن الدبلوماسية الروسية لم تحقق تقدمًا كبيرًا في مهام وأولويات الدبلوماسيين الروس في الحجاز. هل كان ذلك نتيجة كثافة العمل القنصلي البريطاني ومكتبيه العربي والهندي في شبه الجزيرة العربية وخاصة في الحجاز؟ أم كان ناتج عن ضعف تأثير المسلمين الروس في العمل القنصلي الروسي في الحجاز؟ أم كان بفعل اهتمام روسيا المتزايد بمناطق أخرى منافسة منها بلاد فارس ووسط أسيا؟ أم أن مصاعب روسيا المتزايدة في العشرية الأولى من القرن 20م والتي كان منها أزمتها المالية وهزيمتها أمام اليابان سنة 1905م قد أثرت هي الأخرى في ضعف ذلك النشاط القنصلي في جدة؟ نعتبر أن هذه العوامل مجتمعة قد تفاعلت وأثرت في صورة النشاط القنصلي الروسي في الحجاز، كما أن وجود عناصر محافظة ومؤثرة في وزارة الخارجية الروسية ولمدة طويلة مثل فلاديمير نيكولايفيتش لامسدورف (Vladimir Nikolaevich Lamsdorf) الذي عرف بمعارضته القويَّة للتفاهم مع بريطانيا العظمى بشأن تقسيم بلاد فارس إلى مناطق نفوذ إنجليزية وروسية، نسبيًّا قد ساهم في ذلك الوضع.

وفي الحقيقة فإن التوقعات الدبلوماسية الروسية في العهد القيصري، أي حتى قيام الثورة سنة 1917م، المتعلقة ببريطانيا والحجاز لم تتحقق. لكنها توقعات كان لها جانب من الصواب حول استيلاء كل من بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى، بموجب اتفاقيات الحرب، على جزء كبير من المشرق العربي. وعقب تلك الأحداث الجسيمة (الحرب والثورة) فإن السياسة الخارجية لروسيا السوفيتية في المنطقة العربية قد احتفظت إلى حدّ ما بالاستمرارية مع سياسة روسيا الإمبراطورية، ذلك أن الدبلوماسيين السوفييت كانوا على دراية بأهم القضايا التي انشغلت بها الدبلوماسية القيصرية في الحجاز والمشرق العربي ، وقد يكون الموقف البريطاني المعادي بشدة للثورة الروسية، إلى حدّ المساهمة الفاعلة في الثورة المضادة، عاملًا مساعدًا على تواصل تلك الرؤية، وهو ما ساهم في فهم موقفهم الذي كان متعاطفًا مع التوسع السعودي باتجاه الحجاز ظنًا منهم أنه يضعف تطلعات الهيمنة البريطانية على الإقليم.

كانت أبرز القضايا التي شغلت القوى العظمى قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى بروز رأي مركزي واسع الانتشار بين عرب الشام وعرب الحجاز واليمن يلخص صحوة أمة العرب الذين يريدون سيادتهم على أوطانهم، ولم تعد هيمنة الأتراك المحبطة مقبولة لديهم. فهل كانت السياسة العربية التركية وحدها المسؤولة عن هذا الوضع السياسي الجديد؟ مما لا شك فيه فإن السياسات الأوروبية المتنافسة لا سيما منذ الربع الأخير من القرن 19م، كما استعرضنا بعض ملامحها في هذ الفصل، وتضخم نهمها الاستعماري قد زرع الريبة لدى النخب العربية وحملها على التفكير في الحجاز كما في سوريا على رفع راية الاستقلال على الأتراك، واعتماد سياسة تعاون مع القوى الأخرى. فإذا كان الشطر الأول من المعادلة كان في متناول التحقق بموجب الحالة السياسية والاقتصادية والعسكرية التي بلغتها الإمبراطورية مع حلول القرن 20م، فهل كانت الطاقات الذاتية للقوى السياسية

العربية وفي مقدمتها الأشراف في الحجاز تسمح بتحقيق النصف الثاني من المعادلة؟ سوف تمكننا الأحداث التاريخية التي أودعت الأرشيفات والبحوث من استجلاء بعض حقائق تلك الطموحات العربية خصوصا في الحجاز خلال الربع الأول من القرن 20م.

الخاتمة:

من خلال تتبع الموقف العثماني من الأطماع الأوروبية في الحجاز (1900- 1920م) توصلنا لعدد من النتائج المهمة والمتمثلة في:

- شكلت حملة نابليون بونابرت على مصر نقطة البداية في مرحلة جديدة في تاريخ المشرق العربي الذي كان خضوعه للدولة العثمانية بين الحكم الذاتي والحكم المشترك في بعض الولايات العثمانية.
- ضعف الدولة العثمانية شجع القوى العظمى في ذلك الوقت بريطانيا فرنسا وغيرها من التمدد ناحية الشرق وبسط سيطرتها عليه.
- الأوضاع الداخلية في الحجاز أسهمت في أن يشتد التنافس الاوربي حوله بغرض السيطرة عليه.

التوصيات:

من التوصيات التي خرجت بها الدراسة:

- عمل المزيد من الدراسات والبحوث حول الأطماع الأوربية التاريخية حول الحجاز والبحر الأحمر.

الهوامش

(1) Blin. Louis. « Histoire des sources et sources de l`histoire », Une Histoire partagée :1 Sources françaises sur l`Histoire de L'Arabie. Hedjaz et Najd, 1839-1943. Publication sur Open Edition Books. Mars 2021, p20.

(2) Chantre. Luc. Le pèlerinage à La Mecque à lépoque coloniale (v. 1866-1940) : France- Grande-Bretagne Italie. Thèse Histoire moderne et contemporaine. Poitiers: Université de Poitiers, 2012.

(3) Al-Amr Saleh Muhammad. The Hijaz under ottoman rule (1869-1914). Riyadh Univ. Publications, 1978, p 170.

(4) Hamm. Geoffrey. British intelligence and Turkish Arabia: Strategy. Diplomacy and Empire 1898-1918. University of Toronto 2012, p 71.

(5) Hamm. Geoffrey. British intelligence and Turkish Arabia…Op…, cit, p 72.

(6) Hamm. Geoffrey. British intelligence and Turkish Arabia… Ibidem, p 173. Op…, cit, p 173.

(7) Gertrude Bell Archive. "Diary of a Trip to Hayyil, 1914". Newcastle University Library.

(8) فريمو، جاك، فرنسا والإسلام: من نابليون إلى ميتران، ترجمة هاشم صالح، قبرص 1991، ص 124.

(9) فريمو، جاك، فرنسا والإسلام، نفس المرجع، ص 106.

(10) Hamm. Geoffrey. British intelligence and Turkish Arabia: Strategy. Diplomacy and Empire 1898-1918. University of Toronto 2012, p 68.

(11) Moustafa. Kamel. Conséquences de l`occupation de l`Egypte par l`Angleterre. 2 ème édit. Paris 1899, p 5.

(12) يفسكي، بوندار، سياستان إزاء العالم العربي، موسكو 1975، ص 35.

(13) عثمان أباظة، فاروق، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر 1839-1918، القاهرة 1979، ص 460.

(14) مراسلة القنصل الروسي بالقاهرة أوردها العقبي، أحمد حسين، التنافس الانجليزي الفرنسي في شبه الجزيرة العربية في القرن الثالث عشر هجري التاسع عشر ميلادي، الرياض 1430هـ ص 210.

(15) Hamm. Geoffrey. British intelligence and Turkish Arabia…Op…, cit, p 261

(16) حتي، فيليب، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ج 2، ترجمة: كمال اليازجي، الطبعة الثالثة، دار الثقافة ،بيروت ، د-ت، ص 318.

(17) سيد. يو. أ، خلاصة تاريخ العرب، ترجمة محمد أحمد عبد الرزاق، القاهرة 1309 هـ.

(18) Cras. Anne-Sophie. « Les Archives du poste consulaire de Djeddah (1850-1943), in Une Histoire partagée : Sources françaises sur l`Histoire de L`Arabie. Hedjaz et Najd 1839-1943. Publication sur Open Edition Books. 29 Mars 2021, p 25.

(19) Petriat. Ph. “Jorelle, Depui et Maigret, trois visages de la présence française en Arabie du XIXe au XXe siècle”. In Histoire partagée : Sources françaises sur l’Arabie. Hedjaz et Najd 1839-1943. Publication sur Open Edition Books 2021. P 21.

(20) وثائق الخارجية الفرنسية، رسالة قنصل جدة فيلجونس دي فريسنل (Fulgence de Fresnel) بتاريخ 23 حزيران- يونيو1847م عدد 5 ف.

(21) كانت فرنسا تواجه في هذه الفترة انتفاضة شعبية في تونس وهي انتفاضة مقبرة الجلاز حول رفض المتجنسين بالمقبرة الإسلامية وأحداث التراموي شركة النقل الإيطالية داخل العاصمة التي أخذت تجبر الأهالي على استعمال عرباتها في تنقلهم داخل العاصمة. هذا فضلا عن مواجهتها شبه الدائمة للانتفاضات الشعبية في الجزائر.

(22) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: تركيا، مجلد 116، تقرير بتاريخ 29 يناير 1912م

(23) نفس المصدر، تقرير بتاريخ 30 مارس 1912م.

(24) ألحق السفير نص تقرير ستورز بمراسلته المذكورة إلى رئيس وزرائه دعما لما أشار إليه من مخاوف من الرؤية البريطانية في المشرق العربي.

(25) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: تركيا، مجلد 116، تقرير بتاريخ 30 مارس 1912م

(26) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: تركيا، مجلد 117، تقرير المعتمدية الدبلوماسية الفرنسية بالقاهرة بتاريخ 5 نوفمبر 1912م إلى الرئيس بوانكاريه (Poincaré).

(27) René Girault, Diplomatie européenne et impérialismes, Masson, Paris, 1979. P 18

(28) Cloarec. Vincent. La France et la question de Syrie 1914-1918. CNRS Edit. Paris 2010. P 5.

(29) Laurence H 38-En Arabie. Gallimard. Paris, 1992, p 37

(30) .Cloarec. Vincent. La France et la question …, Op…, cit, p 9 (32)

(31) .Cloarec. Vincent. La France et la question …, Op…, cit, p 36

(32) .Cloarec. Vincent. La France et la question …, Op…, cit, p 3

(33) Le Pautremat. Pascal. La politique musulmane de la France au XXe siècle : de l'hexagone aux Terres d'Islam : espoirs, réussites, échecs. Maisonneuve&Larose. .Paris 2003

(34) Dual attractions of :1930-David. Richard. "Britain`s Middle Eastern Policy. 1900 .No 11. P3 .2/Empire and Europe". Histoire politique 2010

(35) صفوة، نجدة فتحي، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، بيروت 1996م.

(36) تقرير الطبيب محمد حسين بتاريخ 8 أكتوبر 1903م، أورده العقبي، أحمد حسين، التنافس الانجليزي الفرنسي في شبه الجزيرة العربية في القرن الثالث عشر هجري التاسع عشر ميلادي، الرياض 1430هـ ص 214.

(37) Brillet. Yves. « L'action de la Grande-Bretagne dans la péninsule arabique. Novembre 1918 : bilans et perspectives ». Les clés du moyen Orient 2018, copie .en ligne, p 1

(38) .Hamm. Geoffrey. British intelligence and Turkish Arabia…Op…, cit, p 223

(39) .Hamm. Geoffrey. British intelligence and Turkish Arabia…Op…, cit, p 225

(40) .Hamm. Geoffrey. British intelligence and Turkish Arabia…Op…, cit, p 236

(41) Brillet. Yves. « L'action de la Grande-Bretagne dans la péninsule arabique…, .Op…, cit, p 3

(42) Brillet. Yves. « L'action de la Grande-Bretagne dans la péninsule arabique…, .Op…, cit, p 5

(43) Moustafa. Kamel. Conséquences de l'occupation de l'Egypte par l'Angleterre. .2eme édit : Paris 1899

(44) .10-Moustafa. Kamel. Conséquences de l'occupation…OP…, cit, p 9

(45) .Ibid. p 17

(46) حافظ، وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، ط 5، القاهرة 1967، ص 152.

(47) Al-Amr Saleh Muhammad. The Hijaz under ottoman rule…Op…, cit, p 174

(48) سيار، جميل، تكوين العرب الحديث، دار الشروق، عمان، 2014، ص510.

(49) يحسن التذكير بأن السلطان عبد الحميد الثاني هو من قرر وضع الشريف حسين وأسرته الضيقة تحت الإقامة الجبرية في اسطنبول منذ سنة 1893 وحتى 1908م. وذلك لخشيته من دوره السياسي في الحجاز.

(50) حراز، رجب، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب 1840-1909، القاهرة 1970، ص 123.

(51) حراز، رجب، الدولة العثمانية...، نفس المرجع، ص 121.

(52) يذكر الرحالة الدنماركي نيبهور (Neibhur) إثر رحلته لشبه الجزيرة العربية سن 1761م في هذا الصدد ما يلي: «ما كان عرب الحجاز ليتقاعسوا عن طرد الأتراك لولا المبلغ الذي يتسلمه كل مقيم في مكة المكرمة وذرية الرسول وأقاربه في الحجاز... وما كان يصل من سفن الأرز والقمح وغيره باسم السلطان من السويس والقصير إلى جدة وينبع ثم مكة المكرمة والمدينة المنورة في موسم الحج، ولولا ما كان يجود به المحمل الشامي والمحمل المصري على الأراضي المقدسة من خيرات وعلى الأخص في صورة هدايا تمنح للأعراب مقابل تأمين طريق الحج». أورده محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، القاهرة، 1955م، ص 134.

(53) الصواف، فائق بكر، العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز (في الفترة ما بين 1293-1334هـ/1876-1916م)، مكة المكرمة 1978، ص 86.

(54) نصيف، حسين بن محمد، ماضي الحجاز وحاضره، جدة 1930، ص 17.

(55) صايغ أنيس، الهاشميون والثورة العربية الكبرى، ص 35.

(56) قاسمية، خيرية، الحكومة العربية في دمشق 1918-1920م، دار المعارف القاهرة، 1971م، ص 26.

(57) الصواف، فائق بكر، العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز... نفس المرجع، ص 94.

(58) الصواف، فائق بكر، العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز... نفس المرجع،

(59) Librairie Colbert. Paris 1924, p 15 .1916-Jung. Eugene. La révolte arabe 1906

(60) .Jung. Eugene. La révolte arabe …Op…, cit, p 17

(61) .Ibid. p 19

(62) .Ibid. p 31

(63) Vitaly. Naumkin. "A Russian Diplomat in the Vilayet of Hejaz at the beginning of the Twentieth Century", Uluslararasi Iliskiler, Vol. 17, no 67, 2020. Pp 21-40, p 22.

(64) شارك في شبابه في حملات الغزو الروسي على الأراضي التركية ثم ألحق بوزارة الخارجية، وقد توفي بعد أقل من سنة بعد تسميته قنصلا بجدة نتيجة إصابته بعدوى الكوليرا أثناء موسم الحج. ولا شك في أن هذا الحادث كان مؤثرا على السياسة الروسية في الحجاز وخاصة فيما تعلق بالأوضاع الصحية والأوبئة التي كانت تنتشر في مواسم الحج.

(65) Vitaly. Naumkin. "A Russian Diplomat in the Vilayet…Op…, cit, p 23.

(66) Vitaly. Naumkin. "A Russian Diplomat in the Vilayet…Op…, cit, p 23. Ibidem.

(67) Therme. Clement. La puissance russe au Moyen Orient : Retour ou Déclin inéluctable ? Paris 2014. P 16.

(68) Ibrahimov, 13 May 1891", Arkhiv vneshnei politiki Rossiiskoi imperii, Fund:" Turetskii stol [Archive of the Foreign Policy of the Russian Empire (AFPRI), Fund: The Turkish Table], 502-B – 3312, p. 11:

Vitaly. Naumkin. "A Russian Diplomat in the Vilayet…Op…, cit, p 23

(69) قدم العون القنصلي الروسي بجدة نيكولسكي (Mkhail E. Nikolsky) في مراسلة له سنة 1905م صورة عن الوجود البريطاني في الحجاز بشكل أدبي شديد التعبير: «هل أن انجلترا متجذرة بعمق هنا(الحجاز) كما تزعم صحيفة نيو تايم؟ بالتأكيد نعم...البريطانيون غير مرئيين في الحجاز (أتحدث عن جدة كما لو كانت بعيدة جدا في الداخل حيث لا يمكنهم (البريطانيون) ولا أنا الوصول إليها)، ومع ذلك فالروح البريطانية تفوح منها بلا شك. أورد هذه الصورة عن الوجود البريطاني في الحجاز مقتطفة من مراسلة القنصل الروسي.

Vitaly. Naumkin. "A Russian Diplomat in the Vilayet…Op…, cit, p26.

(70) Vitaly. Naumkin. "A Russian Diplomat in the Vilayet…Op…, cit, p 27.

(71) Ibidem.

(72) Ibid. p 35.

(73) يقول الدبلوماسي الروسي نيكولسكي : « بمجرد أن يصبح الحجاز غير مهم بالنسبة لنا بينما ستسعى إنجلترا عاجلاً أو آجلاً إلى امتلاكه فلا بد من المساومة. والأفكار، وهي غالباً ما تكون الأكثر سخافة، هي جميع أنواع المبادلات الدبلوماسية «المقايضة» القديمة قدم الدبلوماسية نفسها.

نحن، كما في الحكاية، نقف عند ملتقى ثلاثة طرق: إذا ذهبت إلى اليسار، سأموت. إذا ذهبت إلى اليمين، سأموت وكذلك حصاني... أليس من الأفضل، إذا كان ضياع الحجاز حتمياً، أن أذهب إلى اليمين، ومن أجل عدم التدخل في شؤون إنجلترا في الجزيرة العربية أن أتلقى منها بالمعاهدة تنازلاً في مكان آخر؟

من الأرشيف السياسي الروسي سنة 1905م، ص 76-77، أورده، Vitaly. Naumkin. "A Russian Diplomat in the Vilayet…Op…, cit, p 28.

(74) Vitaly. Naumkin. "A Russian Diplomat in the Vilayet…Op…, cit, p 28

(75) من بين تلك التقديرات ما ذكره العون القنصلي الروسي عن بعض ممارسات الأتراك وسلوكهم مع العرب. «العرب يكرهون الأتراك، والأتراك مهملون وكسالى، والغرض الرئيسي من وجودهم مع العرب هو إرضاء جشعهم الذي لا يشبع». ونعلم من مصادر أخرى أن العداء للأتراك بين العرب كان موجودًا بالفعل، بل إنه كان يزداد تدريجيًا. وكان السكان المحليون ينتقدون أشرافهم العرب، أي الهاشميين.

(76) Vitaly. Naumkin. "A Russian Diplomat in the Vilayet…Op…, cit, p 38.

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribuation

ISSN: 1858-9766 ردمك